

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان:

**فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار
الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2019**

تحت إشراف الدكتورة:

هادف حيزية

من إعداد الطلبة:

- بوحلفاية فيصل
- بوكشيدة لحسن

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عايد أمين	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	رئيسا
هادف حيزية	أستاذة محاضرة أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
زيتوني كمال	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الفاتحة

شكر و تقدير

الحمد لله الذي هدانا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.. اللهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. و صلى اللهم على سيدنا محمد و على الو و صحبه و سلم عليه دائماً. الشكر و التقدير من قدموا لنا المساعدة و مدوا لنا يد العون عند حاجتنا ووقفوا إلى جانبنا طيلة فترة دراسة الماجستير.

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان لأستاذتنا الفاضلة المشرفة: **الدكتورة هادف حيزية**

على توجيهاتها القيمة وارشاداتها الصائبة التي لم تبخل بها علينا

لكل مبدع انجاز. و لكل شكر قصيدة. ولكل مقام مقال. ولكل نجاح شكر و تقدير. فجزيل الشكر نهديك ورب العرش يحميك.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأساتذتنا في كلية العلوم الاقتصادية. لما قدموا لنا من معونة و إرشاد .

كما لا يفوتنا التقديم بالشكر إلى كل أعضاء الإدارة على سهرهم في خدمتنا كما نشكر كل ما ساعدنا ولو بكلمة أو بدعوة صالحة

كل الشكر لكل من لجميع طلبة ماجستير اقتصاد نقدي وبنكي 2019-2020

اهداء

الحمد لله العظيم الكريم، يفتح على من يشاء من عباده بالحق وهو الفتاح العليم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله، أتاه الله فواتح الخير صلى الله عليه وسلم

إلى من كرمت روحها ووجدانها لراحتي

إليك يا من علمتني معنى الحياة أُمي

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح، وراء كل تعب نجاح

إليك يا أبي رحمك الله

إلى كل ما أملك في الوجود إخوتي

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل الزملاء والزميلات

لحسن

اهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا

تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله

عليه وسلم

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب... إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة... إلى من

حصد الأشواق عن دربي ليمهد لي طريق العلم... إلى القلب الكبير أبي الغالي.

إلى حكمتي...وعلمي إلى أدبي...وحلمي إلى طريقي المستقيم إلى طريق.... الهداية إلى ينبوع

الصبر والتفاؤل والأمل إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أمني الغالية

إلى زوجتي وأولادي شيماء مرزاق أشواق ملاك أمير

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله... و من أحببتهم بالله أصدقائي وزملائي في العمل

إلى جميع أشقائي وشقيقتي وأولادهم

إلى جميع زملائي وزميلاتي الدراسة لكل من عملي وأثرى رصيد معرفتي وساعدني

في إنهاء هذا العمل

فيصل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة

المحتويات

الشكر

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة.....أ-ج

الفصل الأول : ماهية السياسة النقدية

تمهيد 07

المبحث الأول : مدخل إلى السياسة النقدية..... 08

المطلب الأول : تعريف ومراحل تطور السياسة النقدية وشروط نجاحها..... 08

الفرع الأول :تعريف السياسة النقدية..... 08

الفرع الثاني :مراحل تطور السياسة النقدية 09

الفرع الثالث :شروط نجاح السياسة النقدية..... 10

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية..... 12

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية..... 12

الفرع الثاني :الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية..... 13

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية..... 14

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية..... 16

المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية..... 17

الفرع الأول: سياسة معدل إعادة الخصم..... 17

الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة..... 19

الفرع الثالث: سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني..... 20

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية..... 21

الفرع الأول: سياسة تأطير الإئتمان..... 21

22.....	الفرع الثاني: التوجيه الانتقائي للقروض.
22.....	الفرع الثالث : سياسة أسعار الفائدة.....
22.....	المطلب الثالث :الأدوات الأخرى للسياسة النقدية.....
23.....	الفرع الأول: الإقناع الأدبي.....
23.....	الفرع الثاني: الإعلام.....
23.....	الفرع الثالث: الأوامر والتعليمات الملزمة.....
24.....	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: فعالية السياسة النقدية بالنسبة للاستقرار الاقتصادي

25.....	تمهيد.....
26.....	المبحث الأول : الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.....
26.....	المطلب الأول :مدخل إلى الاستقرار الاقتصادي.....
26.....	الفرع الأول :مفهوم الاستقرار الاقتصادي.....
28.....	الفرع الثاني: مؤشرات وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي.....
31.....	المطلب الثاني : عوامل وإجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
31.....	الفرع الأول : عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
33.....	الفرع الثاني :إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
35.....	المبحث الثاني : اثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي.....
36.....	المطلب الأول: إستراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
36.....	الفرع الأول :الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية.....
37.....	الفرع الثاني:الإستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية.....
38.....	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي في ظل النموذج: (IS - LM).....
38.....	الفرع الأول: نموذج (IS-LM).....
40.....	الفرع الثاني: دراسة فعالية السياسة النقدية.....
43.....	خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2014-2019

44.....	تمهيد:
45.....	المبحث الأول: واقع ومؤشرات السياسة النقدية في الجزائر.
45.....	المطلب الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر
45.....	الفرع الأول: الإطار القانوني العام للسياسة النقدية
47.....	الفرع الثاني: الإطار القانوني لأدوات السياسة النقدية
48.....	المطلب الثاني: مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر.....
49.....	الفرع الأول: معدل إعادة الخصم.....
53.....	الفرع الثاني: الاحتياطي الإجمالي.....
53.....	الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة
53.....	المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2014-2019.....
54.....	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر 2014-2019
54.....	الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية.....
55.....	الفرع الثاني: مقابلات الكتلة النقدية.....
58.....	المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014-2019....
58.....	الفرع الأول: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم
60.....	الفرع الثاني: دور السياسة النقدية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي
61.....	الفرع الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة مشكل البطالة
62.....	الفرع الرابع: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي.....
68.....	خلاصة الفصل الثالث.....
70.....	الخاتمة العامة.....
76.....	قائمة المراجع

ملخص الدراسة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

أ. قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
50	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	(01-03)
51	تطور أداة الاحتياطي الإجباري 2014-2019	(02-03)
54	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة 2014-2019	(03-03)
57	تطور الكتلة النقدية في الفترة 2014-2019	(04-03)
58	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	(05-03)
60	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	(06-03)
61	تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 2014-2019	(07-03)
63	تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	(08-03)
64	تطور المديونية الخارجية للجزائر 2014-2019	(09-03)
66	تطور احتياطات الصرف وسعر الصرف خلال الفترة 2014-2019	(10-03)

ب. قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
15	مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية : المربع السحري لكادور	(01-01)
38	إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة	(01-02)
39	منحنى IS	(02-02)
39	منحنى LM	(03-02)
39	التوازن في سوق النقد والقرض	(04-02)
40	اثر زيادة عرض النقود على التوازن الكلي	(05-02)
41	منحنى الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة	(06-02)
42	حالة عدم فعالية السياسة النقدية	(07-02)

قائمة الجداول والأشكال

50	منحنى تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة: 2014-2019	(01-03)
52	منحنى تطور حجم الاحتياطي الإجباري : 2014-2019	(02-03)
52	منحنى تطور معدل الاحتياطي الإجباري: 2014-2019	(03-03)
58	منحنى تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة : 2014-2019	(04-03)
59	منحنى تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة: 2014-2019	(05-03)
60	منحنى تطور معدل النمو في الجزائر للفترة: 2014-2019	(06-03)
62	منحنى تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة : 2014-2019	(07-03)
63	منحنى تطور المديونية الخارجية للجزائر: 2014-2019	(08-03)
64	منحنى تطور احتياطات الصرف وسعر الصرف خلال الفترة : 2014-2019	(09-03)

مقدمة العامة

تمهيد

ليس ثمة شك في أن العالم شهد في الآونة الأخيرة الكثير من التحولات والتغيرات وفي جميع الأصعدة: سياسية اجتماعية، ثقافية واقتصادية. وليس من قبيل المبالغة أن معظم الصدمات الاقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل.

والسياسات الاقتصادية عديدة ومتنوعة، فنجد منها السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف وغيرها من السياسات الأخرى التي تكون في مجموعها ما يعرف بالسياسة الاقتصادية الكلية، وتعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية الكلية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، وتتجلى هذه الأهمية لكون مساهمتها كبيرة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، وهذا يعني أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي، ويظهر ذلك بوضوح من خلال إرتباط المشاكل الاقتصادية مثل البطالة وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملات المحلية بالحلول التقنية، وفي هذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومنهجيتها لتكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، لتفادي حدوث الأزمات النقدية والإقتصادية وهو ما يؤدي إلى التوازن والاستقرار الإقتصادي.

إن الإجراءات التي تدخل بها السياسة النقدية لعلاج الإختلالات الإقتصادية تتم تحت مسؤولية السلطة النقدية والبنك المركزي، الذي يقوم بتحديد طبيعة هذه الاختلالات إن كانت داخلية أو خارجية ومن ثم جمع المعلومات من كل القطاعات الإقتصادية بغرض ملاءمة الإجراءات لإستخدامها وفق الأدوات والوسائل المتاحة، وبطريقة سليمة بما يتماشى ووضعية الاقتصاد وامكانياته .

والجزائر على غرار هاته الدول عرفت أوضاع اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، ومشكل المديونية الخارجية وارتفاع معدلات التضخم التي تمس بشكل خاص الكتلة النقدية، كل هذه الصعوبات، أدت إلى تحقيق مستويات ضعيفة من الأداء الاقتصادي، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء التوازنات المالية و قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات كما تؤثر أيضا على سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة، وأسعار الفائدة التي من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية .

طرح إشكالية:

أمام الاختلالات وعدم الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر منذ التوجه لنظام اقتصاد السوق كانت السياسة النقدية إحدى أهم الوسائل المستخدمة، لتحقيق الاستقرار و التوازن في الاقتصاد الوطني و انطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي سنحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة تتمحور حول سؤال رئيسي يتمثل في: ما هو أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة : 2014-2019؟ ومن هنا يمكن ترجمة إشكالية الدراسة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا تعني السياسة النقدية وما هي أهدافها وأدواتها؟
- ما هي قنوات تأثير السياسة النقدية على محددات الاستقرار الاقتصادي؟
- إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟
- هل هناك استجابة للمتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري للسياسات النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر للفترة 2014-2019؟

فرضيات الدراسة:

- لغرض الإجابة على الأسئلة السابقة المطروحة في إشكالية الدراسة نعتد على فرضيات الدراسة التالية :
- للسياسة النقدية تأثير على وضع المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، أي أن للسياسة النقدية دور فعال في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باستخدام مختلف الأدوات المعروفة.
 - يكون تقييم فعالية ونجاح السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف وبالتالي الوصول الاستقرار الاقتصادي.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

هناك أسباب شخصية وأخرى موضوعية أدت بنا إلى اختيار هذه الدراسة ،فالأسباب الشخصية تعود إلى الميول الشخصي لاختيار المواضيع التي لها علاقة بالسياسة النقدية هذا من جهة ،ومن جهة الأسباب الموضوعية نذكر منها التطرق إلى موضوع مهم في الدراسات الاقتصادية، بالإضافة إلى ربط متغيري السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الأكثر تداولاً في المجال الاقتصادي ،مع كثرة الأزمات المالية في الآونة الأخيرة وتأثيرها على محددات الاستقرار الاقتصادي.

أهداف الدراسة وأهميتها:

الأهداف:

تتمثل الأهداف الأساسية لدراستنا هاته في:

- إبراز أهمية ومكانة الإجراءات النقدية العملية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن (ميزان المدفوعات ، التضخم....) وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- التعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- محاولة إظهار الارتباط بين السياسة النقدية و بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي: معدل النمو الاقتصادي؛ معدلات البطالة؛ معدلات التضخم؛ و أخيرا سعر الصرف وميزان المدفوعات.

الأهمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في مدى فعالية تطبيق السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، والتي تنعكس أساسا في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني تماشيا والظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، و بذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ذلك أن السياسة النقدية في الكثير من الدول المتقدمة منها، احتلت دورا رياديا في تحقيق هذا الهدف.

حدود الدراسة:

بهدف معالجة إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

- **الحدود المكانية:** وذلك من خلال إسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري باعتبار أن الجزائر تعاني من مشاكل اقتصادية وعدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة، ومن جهة أخرى تنوع السياسات الاقتصادية المتبعة نتيجة مختلف الأزمات.

- **الحدود الزمانية:** تم اختيار دراسة الموضوع خلال الفترة 2014-2019 وهي الفترة التي شهدت انهيار في أسعار البترول وتقلص كبير في احتياطات الصرف، مع توجه جديد في استخدام إصلاحات جديدة وبالتالي نوع جديد من سياسات اقتصادية تتماشى وهذا التوجه، هذا من جهة ومن جهة أخرى تنوع المشاكل الاقتصادية مما يستدعي تنوع في السياسات الاقتصادية اللازمة لمعالجتها وبالتالي سياسات نقدية جديدة كفيلة لذلك.

صعوبات الدراسة:

اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر، مما يشكل ويؤدي إلى إرباك الطالب واختلاف النتائج المتوصل إليها ، خاصة فيما تعلق بالنسب المئوية والأرقام من سنة إلى أخرى التي يبني عليها التحليل.

الدراسات السابقة:

تشكل السياسة النقدية إهتماما كبيرا بالنسبة للباحثين، وقد تناولت في هذا المجال عدة دراسات سواء تعلق

الأمر من جانب عام أو دراسة حالة الجزائر بشكل خاص، ومن بين هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال :

➤ **دراسة نصر الدين بوعمامة:** فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير 2006-2007، من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر، والتي تناولت السياسة النقدية والنقود من خلال الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي؟

➤ **دراسة معيزي قويدر:** فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2006

، أطروحة دكتوراه 2007-2008 من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر، والتي تناولت الإطار النظري للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة 1990-2006.

➤ **الدراسة التي قام بها أستاذين الباحثين محمد راتول و صلاح الدين كروش** بعنوان تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010، واستنتجا في الأخير أن سياسة النقدية في الجزائر لم تفلح باستثناء المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار و التضخم في الحدود دنيا.

➤ **دراسة بقبق ليلي اسمهان:** آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية - دراسة قياسية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، التي طرحت الإشكالية التالية: ما هي القنوات المسؤولة عن إنتقال أثر السياسة النقدية في الجزائر وما مدى فعاليتها في ظل المعوقات الداخلية التي يفرضها المحيط المالي؟

وتهدف الدراسة إلى البحث على طبيعة القنوات المسؤولة عن نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر وعن مدى فعالية هذه القنوات أمام المعوقات الداخلية التي يفرضها المحيط الاقتصادي .

ساهمت السياسة النقدية في الجزائر نسبيا في استقرار الأوضاع داخليا وخارجيا في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة .

منهج البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة المتمحورة حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وطريقة المعالجة، تم اعتماد الأسلوب الوصفي ، الذي يعتمد على جمع البيانات والإحصائيات لدراستها وتحليلها بشيء من التفصيل والتعمق بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه، والذي يتجلى من خلال استعراض الجزء التطبيقي لهذا البحث والذي يدرس أثر السياسة النقدية على محددات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، بالتركيز على الفترة 2014-2019 بالاستعانة بالإحصائيات، والمنحنيات البيانية ومحاولة تفسيرها، للتوصل إلى العلاقة بين السياسة

النقدية و مختلف محددات الاستقرار الاقتصادي .

خطة وهيكل البحث:

اشتملت هذه المذكرة على مقدمة، و فصلين نظريين، فصل تطبيقي و خاتمة، في الفصل الأول تم التطرق إلى الإطار النظري للسياسة النقدية وذلك في مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول مدخل إلى السياسة النقدية (مفهوم وأهداف السياسة النقدية) وفي المبحث الثاني تناولنا أدوات السياسة النقدية.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا: فعالية السياسة النقدية بالنسبة للاستقرار الاقتصادي حيث في المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية الاستقرار الاقتصادي (الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي) أما المبحث الثاني فكان لدراسة اثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي. في حين احتوى الفصل الثالث على الجانب التطبيقي، والذي كان دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2014-2019، وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى الواقع ومؤشرات السياسة النقدية في الجزائر أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2014-2019 .

الفصل الأول :

ماهية السياسة النقدية

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، لقيام البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة لسياسة الاقتصادية. من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية بشكل عام، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول يتناول مفهوم السياسة النقدية، سنتطرق إلى تعريفها، ثم الأهداف الأولية والوسطية للسياسة النقدية، فمناقشة الأهداف النهائية المعروفة بالمرجع السحري لكالدور. والمبحث الثاني سوف نعرض فيه الأدوات الكمية والنوعية والأخرى للسياسة النقدية.

المبحث الأول : مدخل إلى السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية و التجارية وسياسية الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاستثمار والناجح والدخل، من خلال هذه المبحث سيتم تسليط الضوء على ماهية السياسة النقدية وذلك بالتطرق إلى تعريفها و شروط نجاحها، ثم الأهداف الأولية والوسيطية لهذه السياسة، بعدها تتم مناقشة الأهداف النهائية والمعروفة بالمرجع السحري المتمثلة في تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، التشغيل التام، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : تعريف ومراحل تطور السياسة النقدية وشروط نجاحها

لقد تطور مفهوم السياسة النقدية، بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية المتعاقبة، ويعتبر مصطلح السياسة النقدية حديث نسبياً، حيث في القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية مجالاً هاماً من مجالات السياسة الاقتصادية للدول، مما يتوجب توفر العديد من الشروط لنجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

تعددت التعاريف للسياسة النقدية فقد عرفها kent "بمجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين."¹

كما عرفها الاقتصادي Shaw: "بأنها أي عامل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه."²

كما تعرف على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"³.

وتعرف السياسة النقدية أيضاً بأنها « تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة : النقود – الدخل » .

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية على أنها أداة من السياسة الاقتصادية التي تهتم بشؤون النقد في بلد ما من اجل تحقيق أهداف معينة.

¹ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية، دار البازوري للنشر العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 185.

² كرم حداد و مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2005، ص: 183

³ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 112.

ولابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي:¹

1. الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية .

2. تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية .

3. تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية .

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن للسياسة النقدية مفهومين ضيق وواسع ، وبمفهوم آخر تعني السياسة النقدية مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر على النشاط الإقتصادي من خلال الأثر على سعر الفائدة في السوق النقدي² . في حين يرى آخرون أن السياسة النقدية تتضمن الوسائل المؤثرة على مستوى الإنفاق الكلي من خلال سعر الفائدة ووفرة الائتمان³ .

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشير إلى جميع الوسائل التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة العمومية بهدف التأثير على مقدار وإستعمال النقد والائتمان. إذن السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم العملة المصدرة وحجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاع العام والخاص.⁴

الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية

مرت السياسة النقدية بتطورات هامة إنعكست تلك التطورات على أهمية ودور السياسة النقدية من مرحلة لأخرى، وفيما يلي نوضح أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية:⁵

1. المرحلة الأولى قبل أزمة 1929: حيث كانت السياسة النقدية في هذه المرحلة تهدف إلى حماية قيمة العملة

من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع، ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي ودعم ومساندة السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات) دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص:99.

² هيكل عجمي جميل الجنابي ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص : 267.

³ المرجع السابق، ص : 267.

⁴ روشو عبد القادر، الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسيمسليت، السنة 2019، ص:5.

⁵ ملازم زين الدين سدايرية فيصل، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر -دراسة قياسية 1990-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية-تخصص تمويل التنمية، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، 2012-2013، ص:5.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

2. المرحلة الثانية (1929-1950): وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكينزية أثر الأزمة العالمية حيث قلل كثيرا من قدرة السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الإقتصادي، ورأت أن السياسة المالية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك.

3. المرحلة الثالثة (1951-1982): وهي المرحلة التي عاد الإهتمام فيها بالسياسة النقدية خلال الفترة حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم الذي إشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق، لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطيع تقليص الخدمات الإجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي السياسة الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي.

4. المرحلة الرابعة بعد سنة 1982: وهي المرحلة التي احتدم فيها النقاش والجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، وقد بدأ هذا الجدل على يد الإقتصادي الأمريكي "M Friedman*" الذي آمن هو ومجموعة معه قدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، وعلى النقيض من ذلك يرى المليون أن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الإقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الإقتصادية، وتوالى الدراسات الإقتصادية التي تؤيد هذا الفريق أو ذلك حتى جاء فريق ثالث بزعماء الإقتصادي الأمريكي "والتر" الذي يؤمن بأهمية كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب.

الفرع الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية

السياسة النقدية خاصة في الدول النامية تعاني من ضعف عناصر فعالية السياسة النقدية نتيجة كما يلي:¹
توفر أسواق نقدية منظمة، قوة عمل وتحكم البنك المركزي، الوعي النقدي المصرفي الجيد لدى الأفراد، حالة التوازن في ميزان المدفوعات، الاستقرار السياسي.

إن شروط نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام إقتصاد يتوقف على عدة عوامل أهمها:²
مدى استقلالية البنك المركزي، وجود نظام معلوماتي فعال (وضع الميزانية، معدل النمو، ميزان المدفوعات، نوعية

¹ مفيد عبد اللاوي ، محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية ، مطبعة مزوار الجزائر 2007 ، ص:66.

² مفيد عبدا للاوي، مرجع سابق، ص:67.

* ميلتون فريدمان (1912/07/31 – 2006/11/16) عرف عنه تأسيسه لاقتصاد السوق، وقد أشار إلى تقليل دور الحكومة في الإقتصاد عام 1962. حاز على جائزة نوبل للإقتصاد عام 1976.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

البطالة... الخ)، تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة، نظرا لتعارض الكثير من الأهداف، هيكل النشاط الاقتصادي، وجود نظام سعر الصرف المرن.

تحتاج السياسة النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة ونجاحها، ومن هذه الوحدات نذكر: قطاع الحكومة، قطاع العائلات، قطاع الأعمال (المالي الخاص والعام و الغير مالي الخاص والعام) ، القطاع الخارجي .

1. القطاع الحكومي: يقوم قطاع الحكومة بفرض الضرائب وإعداد معدلات لفرضها حسب حالة الاقتصاد السائدة، كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي، ويوجد نوع ثاني من الإنفاق هو الدعم أو الإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد، كما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد والجهاز المصرفي، وتقوم أيضا بعملية الاقتراض، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ثم إن تقلبات حالة الميزانية من العجز أو الفائض لها دور في استقرار الاقتصاد الكلي وعلى السيولة (عرض النقود).

وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الاقتصادية والعلاقات النقدية.¹

2. القطاع العائلي: يقصد به قطاع الأسر المستهلكة والمنفقة، حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخول، فهذا القطاع يحصل على الدخول النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص، وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع² .

3. قطاع الأعمال: يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها للآخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض، لذا لوضع سياسة نقدية يجب توفر المعلومات الخاصة بهذا القطاع .

4. القطاع المالي (العام والخاص): يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة للاقتصاد ضمن إطار حدود السياسة النقدية، التي تقوم برسمها السلطة النقدية، تقوم الحكومة بالاقتراض من الجهاز المصرفي كما يقوم القطاع المالي بتلقي الودائع والإقراض ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية، كما أن القطاع المالي الخاص

¹ على توفيق الصادق، وآخرون، السياسات النقدية الدولية العربية، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص:28.

² صالح مفتاح، المرجع سابق، ص:110.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

يقترض من الجهاز المصرفي ويقوم بإيداع موارده المالية لديه¹.

ولهذا لوضع سياسة نقدية تحتاج السلطة النقدية لمعلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

5. القطاع الخارجي: أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، حيث أن هذا القطاع مصدرا أساسيا

لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية (الواردات)، كما أنه وسيلة لتصريف السلع والخدمات الفائضة محليا (صادرات)، وفي هذه الحالة سيكون هناك تأثير على النشاط الاقتصادي إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات، أو انخفاض عرض النقود في حالة زيادة الواردات.

وعليه ترتبط هذه القطاعات مع بعضها من خلال المعاملات والمبادلات المالية والغير مالية في سوق العمل أو سوق السلع والخدمات وأداة التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن أثر السياسة سيكون واضحا من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية لذلك تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق وذلك على المستوى الكلي².

لذا يجب على السلطة النقدية أن تتحصل على معلومات مفصلة على كل القطاعات المذكورة وكيفية عملها لتكوين نظرة شاملة ومعرفة دقيقة حول كيفية تشغيل الاقتصاد لتصميم سياسة نقدية فعالة لتحقيق الأهداف المرغوبة.

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف وفقا للوضع الاقتصادي للبلد، ومن بين هذه الأهداف نذكر³:

➤ تشجيع النمو الاقتصادي، ومحاولة تحقيق المعدل الأمثل للنمو المصحوب بالعمالة.

➤ تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.

➤ ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة.

➤ تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.

➤ دعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل توزيع عادل للثروة.

ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على الأهداف الأولية والوسيطية والنهائية للسياسة النقدية.

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير

¹ ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر). رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002-2003، ص: 5.

² علي توفيق، معبد علي الجارحي، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث ومناقشات لخلق العمل، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبوظبي، 1996، ص: 27.

³ مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص: 63.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المنفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة .

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجتمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة وغيرها.¹

أولاً- مجتمعات الاحتياطات النقدية: تتضمن هذه المجتمعات القاعدة النقدية، إحتياطات الودائع الخاصة والإحتياطات غير مقترضة، حيث تتكون القاعدة النقدية النقود المتداولة لدى الجمهور هذه التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الإحتياطات المصرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الإحتياطات الإجبارية والإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك، أما الإحتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي الودائع في البنوك الأخرى. أما الإحتياطات غير المقترضة فتساوي الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات المقترضة.²

ثانياً- ظروف سوق النقد: وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ضبط سوق النقد وتحتوي على الإحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد وإلا يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام، قدرة المقترضين وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.³

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

الهدف الوسيط عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، تتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية (M1) و (M2) وسعر الفائدة وأسعار الصرف.

أولاً- معدل الفائدة كهدف وسيط: تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي الى قرون غابرة، تزايدت أهميتها في العصر الحديث وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007، ص:175.

² بناي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص:103.

³ وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم -دراسة قياسية- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص:22.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وان تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة وحول مستويات وسيطية تقابل التوازن في الأسواق. هذا التوازن يقود الإعلان على هرمية معينة في أسعار الفائدة في الأجل الطويل أعلى مبدئياً في الأجل القصير.¹

ثانياً- سعر الصرف: يعتبر سعر صرف النقد المؤشر نموذجياً لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك للحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود الهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عن الاستيراد، ويرفع من القدرة الشرائية للعملة لسياسة النقدية وهذا يتطابق مع الهدف النهائي.²

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لإستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي إختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الإقتصادية العامة، وعموماً هناك إتفاق واسع على أنها الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الإقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي:

- تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار.
- التوظيف الكامل.
- تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي.
- توازن ميزان المدفوعات .

تعتبر الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية، التي تأثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة للوصول إلى أهداف نهائية تكون قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية العامة، قبل ظهور المدرسة الكينزية كان الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، ولكن بعد أزمة الكساد عام 1929 وظهور الأفكار الكينزية ظهرت أهداف جديدة من بينها تحقيق العمالة الكاملة، تحقيق معدل عال من النمو، توازن ميزان المدفوعات وغيرها.³

¹ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 64.

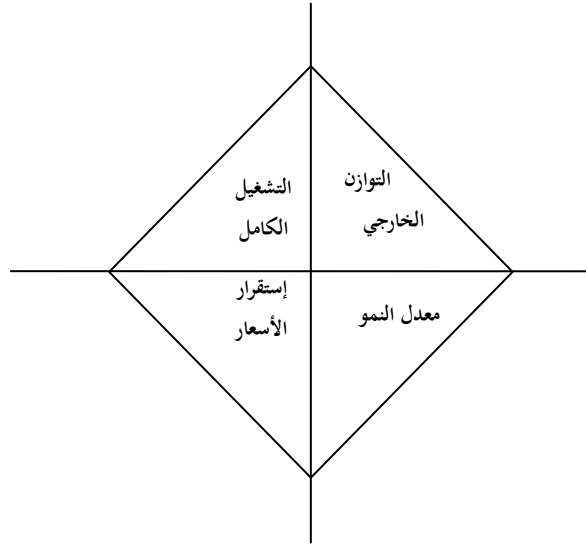
² وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية والداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص: 197.

³ بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الإقتصادي - دراسة نظرية-مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

ويمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية في: استقرار الأسعار، التوازن الخارجي، النمو الاقتصادي، مستوى مرتفع للعمالة. فهي تلتقي مع أهداف السياسة الاقتصادية والتي تبحث على ما يسميه الاقتصاديون بـ "المربع السحري" للاقتصادي الإنجليزي " نيكولاس كالدور"*. ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01-01) : مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية : المربع السحري لكالدور



المصدر: ليلي لكحل، "السياسة النقدية ومساها-دراسة حالة الجزائر-". رسالة ماجستير غي منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص:34.

أولاً- استقرار المستوى العام للأسعار: أي المحافظة على معدل تضخم منخفض، فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيلاً أكثر وتخفيض البطالة، بينما معدل تضخم منخفض يكون على حساب معدل بطالة أعلى، ويعني ذلك وجود اختيار أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل تضخم منخفض وبطالة مرتفعة وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن للتضخم آثار قد تكون سلبية بالنسبة لبعض الفئات المجتمع وقد تكون إيجابية وفي صالح الفئات الأخرى من المجتمع. وعلى ذلك فإن تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر أمراً صعباً، ولكن بشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على المستوى العام للأسعار بحيث لا

*يطلق مصطلح مربع كالدور على الأهداف الأربعة (معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم، توازن ميزان المدفوعات)، التي تهدف أي سياسة اقتصادية إلى تحقيقها وأول من صمم أهداف السياسة الاقتصادية بهذا الشكل هو " نيكولاس كالدور" 1908-1986، كان من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية في البداية ثم تحول إلى تدعيم الأفكار الكينزية.

يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد الاستقرار الاقتصادي.¹

ثانياً- التوظيف الكامل: تعتبر العمالة المرتفعة هدفاً أساسياً لأي سياسة اقتصادية، وكل الآراء تدعم هذه السياسة، و يعرف بعض الاقتصاديين العمالة الكاملة بأنها، مستوى العمالة التي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبيان الاقتصادي. ومحاربة البطالة وتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية، لزيادة الاستثمار بالتالي زيادة العمالة. كما أن للسياسة النقدية دور مهم في العمالة من خلال تشجيع الطلب الفعال فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفص البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم الدخل.²

ثالثاً- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي: يعتمد النمو الاقتصادي على تراكم رأس المال والتقدم

التكنولوجي، ويعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج.³

يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عالٍ لنمو الاقتصاد الوطني ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر المواد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة الدور السياسة النقدي.⁴

رابعاً- توازن ميزان المدفوعات: ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف، وفي ظل

السيطرة على التضخم و تحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموماً يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية بتقليل كمية النقود الائتمانية داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن آثار هذه

¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص: 195-196.

² إسماعيل صاري، السياسة النقدية ودعمها في تحقيق التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة 2011-2012، ص: 13.

³ ماجدة قنديل، مصادر النمو الاقتصادي، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص: 2.

⁴ موسى بوخاري لولو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005، ص: 68.

الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى.¹

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، ويعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة، ويمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية التي سنتناولها في المطلب الأول، وأدوات كيفية (نوعية) التي سنتعرض لها في المطلب الثاني وأدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة نتناولها في الفرع الثالث.

المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية إلى الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، وسياسة عمليات السوق المفتوحة وسياسة تغيير نسب الاحتياطي النقدي القانوني ويهدف هذا النوع من الأدوات إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي دون الإهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدات الإقتصادية، وأهم هذه الأدوات²:

الفرع الأول: سياسة معدل إعادة الخصم*

تعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان، ففي حالة التضخم يرفع البنك سعر إعادة الخصم ليحدد من قدرة البنوك محل التوسع في الائتمان، ومن ثمة ترتفع تكلفة الائتمان لدى البنوك التجارية مما يدفع المستثمرين بالإمتناع عن الإقتراض.

أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية فإنه يقوم بعمل معاكس، كما أن هناك علاقة تناسبية بين معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة فزيادة معدل إعادة الخصم يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع معدل الفائدة والعكس صحيح³.

تعتبر سياسة إعادة الخصم من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي وذلك للتأثير على عرض النقد، وتعرف على أنها فائدة التي يتقاضاها البنك المركزي نظير قيامه بخصم أوراق المالية والتجارية للمصارف التجارية وذلك مقابل حصولها على تمويل جديد.⁴

4 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 275.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 123.

³ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 124.

⁴ أحمد نصير، أثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

الاقتصادية فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص: 119.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

ومن ثم يلعب سعر إعادة الخصم تأثيره على معدلات الفائدة على مستوى البنوك التجارية، ذلك إن هذه الأخيرة تحدد أسعار الفائدة على قروضها بالأخذ في الاعتبار سعر إعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي بما إنحها تلجأ إليه لخصم هذه الديون .

فمثلا يؤدي تخفيض سعر إعادة الخصم من طرف البنك المركزي نتيجة تبنيه لسياسة نقدية توسعية، إلى تخفيض تكلفة القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية من عند البنك المركزي، ومن ثم تخفيض تكلفة إعادة تمويله للبنوك التجارية عن طريق إعادة الخصم، هذا الوضع يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها (أوراق تجارية وسندات الممثلة للقروض إلى نقود قانونية، لتزيد بذلك إمكانات هذه البنوك في خلق نقود الودائع ومن ثم زيادة منح الائتمان .

نتيجة لذلك سيكون على البنوك التجارية تخفيض تكلفة القروض التي تمنحها بدورها إلى العملاء عن طريق عملية الخصم (تخفيض سعر الخصم) ومن ثم تحفيز الاستثمار والطلب الكلي، وبالتالي زيادة الإنتاج الوطني ومستويات التشغيل لتبدأ مرحلة من التوسع الاقتصادي المرغوب فيه، وبنفس المنطق يحقق البنك المركزي نتائج معاكسة بإتباعه لسياسة نقدية تقيديه هادفة إلى محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار .

إن فاعلية هذه السياسة تتوقف على عدة عوامل أهمها:¹

➤ مدى نمو واتساع السوق النقدية عموما وسوق الخصم على وجه الخصوص، حيث تتطلب هذه الأداة توفر

سوق نقدية متطورة للتعامل في أدوات الدين القصير الأجل، التي يقبل البنك المركزي الإقراض بضمائها عن طريق إعادة خصمها.

➤ مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لموردها النقدية، فمتى كانت هذه البنوك تتمتع بسيولة مرتفعة وتستطيع الاعتماد على تمويل نفسها ذاتيا، تقل رغبتها في إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، هذا الوضع يؤدي إلى غياب العلاقة التأثيرية لسعر إعادة الخصم على معدلات الفائدة (أسعار الخصم) على مستوى البنوك التجارية بما أنها لم تعد مضطرة للجوء إليه كمصدر أول وأخير للإقراض، تبعا لهذا كله تقل فاعلية هذه السياسة، وقد تصل إلى

* معدل إعادة الخصم عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصم أوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل أو عمليات إقتراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية.

¹ بقبق ليلي أسمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص: 26-27-28.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

حد الفشل والعجز في تحقيق أهداف السياسة النقدية.

➤ درجة مرونة الطلب على الائتمان بالنسبة لسعر الفائدة، حيث يتطلب نجاح هذه السياسة قوة هذه المرونة والتي لا تتحقق دائما وفي كل الظروف، فرفع أسعار الفائدة مثلا في فترات التضخم لا يتبع دائما بانخفاض الطلب على القروض والعكس صحيح، لان ذلك يتوقف على الجانب النفسي لرجال الأعمال بين درجة تفاؤلهم وتشاؤمهم، ومدى حبههم للمخاطرة، وتوقعاتهم المستقبلية بشأن تحصيل الأرباح وتعويض الخسائر عن طريق رفع الإنتاجية أو رفع أسعار السلع المنتجة.

الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة.

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا وإستعمالا في الدول المتقدمة، فقد إعتبرها " فريدمان " من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على العرض النقدي.

وتعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية الحكومية والخاصة بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية للتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي، فإذا كان سعر إعادة الخصم غير فعال في التأثير على احتياطات البنوك التجارية، وإذا وجد البنك المركزي هناك سيولة كبيرة وضغوط تضخمية عاليا يلجأ إلى بيع الأوراق المالية إلى الأفراد والبنوك والشركات بهدف تقليل احتياطات البنوك التجارية، وتقييد مقدرتها في التوسع في منح الائتمان المصرفي وتقليل حجم الإنفاق الكلي فينخفض عرض النقد، وبالعكس إذا لاحظ البنك المركزي أن البلد يعيش في حالة انكماش فانه يلجأ لشراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة فيؤدي ذلك إلى وضع سيولة إلى الاقتصاد الوطني، مما يرفع من الاحتياطات البنوك التجارية ويزيد من قدرتها في منح الائتمان المصرفي فيزيد الإنفاق الكلي والإنتاج .

وتتوقف فعالية السوق المفتوحة على مدى تحقق الشروط التالية:¹

➤ درجة انتظام أم وتقديم الأسواق المالية التي تسمح باستيعاب هذه النوع من العملية بتوافره على حجم الكافي من الوراق المالية اللازمة لهذه العمليات.

➤ مدى اعتماد البنوك لتمويل نفسها من طرف البنك المركزي، فكلما توفرت هذه على احتياطات نقدية فائضة أمكنها تمويل نفسها ذاتيا ومن ثم تتضاءل فرص نجاح هذه السياسة.

¹ بلواني محمد، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2012 / 2013، ص: 28-29.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

➤ مرونة الطلب على الائتمان لأسعار الفائدة التي تتوقف على الحالة النفسية ولرجال الأعمال بين تفاؤلهم وتشاؤمهم وتوقعاتهم المستقبلية بشأن الربح والخسارة.

➤ كما يتوفر لدى البنك المركزي من الأوراق المالية المرغوبة التي يمكن أن يطرحها للبيع للحد من التضخم أو التي يكون مستعدا لشرائها بأسعار عالية لمكافحة الانكماش، مع إمكانية تحمله للخسارة عند بيعها، إضافة إلى ذلك مدى تناسب الأوراق المالية المحتفظ بها مع الهدف المراد تحقيقه .

الفرع الثالث: سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني.

يقضي معدل الإحتياطي القانوني بإلزام البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة معينة من الودائع في شكل سائل لدى البنك المركزي، يستخدم هذا المعدل (ارتفاعا، وانخفاضاً) في التأثير على حجم الإئتمان الذي تقدمه البنوك التجارية.¹ وهي نسبة من الودائع يجبر البنك التجاري على إيداعه في البنك المركزي لحماية لحقوق المودعين حيث يستخدم البنك المركزي هذه الأداة في إدارة عرض النقد من خلال رفع نسبة الاحتياطي النقدي في حالات التضخم مما يؤدي إلى تقليل قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي على توليد الودائع مشتقة مما يعني في النهاية تخفيض عرض النقد، ويتم العكس حالات الكساد.²

ولا تقتصر هذه السياسة على الاحتياطي القانوني ممثلاً في النقود الحاضرة فقط، وإنما تتعداه لتشمل أصولاً أخرى تدخل في حساب نسبة السيولة، حيث تجبر البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة من أصولها في صورة نقدية ونسبة أخرى من الأصول في شكل الأرصدة قابلة للتحويل فوراً إلى نقود دون خسارة، مثل أذونات الخزينة والأوراق التجارية والأوراق الحكومية المضمونة، وهذا للحد من قدرة البنوك التجارية على تحويل هذه الأصول إلى نقود قانونية تضيفها إلى رصيدها النقدي، وتكون لها القدرة أكثر على خلق نقود الودائع ومنح الائتمان .

وباعتبارها كأداة من أدوات السياسة النقدية، فإن البنك المركزي بإمكانه رفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما يتبنى سياسة نقدية تقليدية أو خفضها عند تبنيه سياسة توسعية، فبتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مثلاً، ترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد قدرتها على منح القروض، مما يدفعها لتخفيض معدلات الفائدة على القروض لعملائها ومن ثم تحفيز الاستثمارات وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي، فيرتفع تبعاً لذلك حجم الناتج الوطني ومستويات التشغيل، وتحدث الآثار العكسية في حالة استهدافه العكس (محرارة التضخم).

إن هذه السياسة وعلى مثل السياستين السابقتين قد تقل فعاليتها وقد لا تكون كافية وقد لا تنجح في تحقيق أهداف

¹ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص:84.

² حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي واخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط2، 2014، ص:239.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

السياسة النقدية إذا تراكمت مجموعة من الأسباب والتي نوجزها فيما يلي:¹

- إذا كانت البنوك التجارية تتوفر على منافذ تمويلية أخرى غير البنك المركزي.
- إذا كانت البنوك تسعى لتقليص تأثير البنك المركزي عليها باحتفاظها بنوع آخر من الأصول المالية الممكن تحويلها إلى أصول نقدية والحصول على السيولة المطلوبة.
- ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم استجابته للتغيرات المعتمدة من طرف السلطة النقدية . - تقل فعالية هذه السياسة كذلك في أوقات التضخم إذا لم يتوفر لدى البنوك احتياطات كافية، أو لم يكن في إمكانها الحصول على أرصدة نقدية لمواجهة طلبات القروض من طرف رجال الأعمال المتفائلون، وكذا في فترات الكساد بسبب عدم ضمان وجود الطلب الكافي على القروض من طرف المستثمرين مما يؤول إلى حدوث فائض في الأرصدة النقدية العاطلة للبنوك التجارية.

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة (الكيفية) (النوعية) للسياسة النقدية

تستخدم الأدوات النوعية (المباشرة) للتأثير على نوعية الإئتمان وكلفته وليس حجمه ومنها على الخصوص:²

الفرع الأول: سياسة تأطير الإئتمان

وهو إجراء يتم بموجبه تحديد سقف القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة. وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة إلى أخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

وللقيام بسياسة تأطير وانتقاء القروض يقوم المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة وتعديل سلوك المقرضين نذكر البعض منها:³

- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد من اجل تكلفة القرض المتعلق ببعض الأنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير أو بالسكن أو الزراعة أو الصناعة أو المهن الحرفية، والجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفرق بين معدل الفائدة على القرض وكلفة الموارد التي تمول القرض، وقد يأخذ شكل الإعانة المباشرة من طرف الدولة؛

¹ بقبق ليلي أسهمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-33.

¹ راتول محمد، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، عدد 66 / 2014، ص: 90.

2 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط01، 2003، ص ص: 80-81.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

➤ إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، فعندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.

➤ فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم، حيث تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية.

➤ توفير القروض لبعض أنواع التمويل بتشجيع من الدولة، حيث تقوم السلطات العامة بتحديد مبالغ مخصصة لبعض القروض المصرفية وقد تعمل على توزيعها مباشرة.

الفرع الثاني: التوجيه الانتقائي للقروض

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تخفيضها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدول.¹

الفرع الثالث : سياسة أسعار الفائدة

يسعى الجهاز المصرفي من خلال توسيع ائتمانه ، إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها من وراء منح القروض أكبر من التكلفة التي يتحملها عند تسييره لهذه القروض وخاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من اجل إتمام هذه القروض وبصفة عامة تكمل سلبيات الأدوات الكيفية للسياسة النقدية في سوء توزيع الموارد إذا استعملت هذه الأدوات لفترة طويلة، إلى جانب أن تحديد سقف للقرض البنكي من شأنه أن يدفع المقترضين إلى التخلي عن النظام المصرفي واللجوء مباشرة للاقتراض من المقترضين غير الماليين أو من المؤسسات المالية غير المصرفية.²

المطلب الثالث : الأدوات الأخرى للسياسة النقدية (أدوات الرقابة المباشرة).

قد يلجئ البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات سالفة الذكر، أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أوفي حالة رغبته في زيادة فعاليتها والتي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف

¹ إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية فرع: نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص: 58.

² عبد الله البحري، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير فرع: النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 66.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي لذلك فان البنك المركزي لا يجد أمامه سبيلا سوى التدخل الصريح المباشر، وهذا ما يعرف بالرقابة المباشرة، ويتخذ لذلك كافة الأدوات اللازمة وهي:

الفرع الأول: الإقناع الأدبي

هو ما يعرف بسياسة المصارحة وهو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، وذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين من بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، وتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بحببة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها إلى أن يقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة والإستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي، وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أوشي من التحذير والوعيد.¹

الفرع الثاني: الإعلام (الإعلانات)

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة التوجه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات.²

الفرع الثالث: الأوامر والتعليمات الملزمة

وفيها يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية التي تصبح بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي، ويحقق هذا الأسلوب نجاحا في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان المتخلفة التي لا تنجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها.³

¹ إكن لويس، مرجع سبق ذكره، ص:60.

² إكن لويس، مرجع سبق ذكره، ص:61.

³ محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:34-35.

خلاصة الفصل الأول:

عرفت السياسة النقدية العديد من التعاريف لكن يبقى التعريف الشامل والعام الذي يمكن إعطاؤه هو أنها مجموعة الإجراءات التي تقوم السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي والذي يحرك العرض النقدي ارتفاعا أو انخفاضاً لتحقيق الأهداف المحددة والمرغوب تحقيقها، وهذه الإجراءات تتم من خلال أدوات السياسة النقدية الكمية منها والكيفية. وتحتاج السلطات النقدية عند وضع أية سياسة نقدية إلى معلومات عن مختلف القطاعات، العائلي، الحكومي، وقطاع الأعمال الخاص والعام، والقطاع الخارجي.

ويستلزم بناء سياسة نقدية معينة وجود إستراتيجية تبدأ من اختيار الأهداف الأولية ثم الأهداف الوسيطة وهذا من أجل تحقيق الأهداف النهائية والتي تتمثل في: تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، توازن ميزان المدفوعات.

تتمثل الأدوات الكمية في كل من سياسة إعادة الخصم و كذا سياسة السوق المفتوحة ومعدل الإحتياطي القانوني.

في حين تتمثل الأدوات الكيفية في سياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقرض ومبدأ هذه الأدوات هو التأثير الجزئي على بعض القطاعات فقط، فإذا رغب البنك المركزي في تشجيع بعض القطاعات فإنه يقدم تسهيلات تمويلية إلى هذه القطاعات ويأمر البنوك التجارية بذلك، والعكس في حالة وجود تضخم في الاقتصاد. أخيراً تتمثل الأدوات المباشرة في تقديم التوجيهات والنصائح للمؤسسات المصرفية والمالية، والتأثير أيضاً من خلال الإقناع الأدبي والمقالات في الصحف لتغيير اتجاه هذه المؤسسات نحو الاتجاه المرغوب لتنفيذ السياسة النقدية المحددة.

الفصل الثاني :

فعالية السياسة النقدية

بالنسبة للاستقرار

الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف التي يرغب معظم البلدان بتحقيقها خاصة البلدان النامية باعتبارها تعاني من مشاكل تتعلق بارتفاع معدلات التضخم ونسبة البطالة بالإضافة إلى وجود عجز في ميزان المدفوعات وتحقيقها لمعدلات نمو منخفضة فكل هذه المؤشرات تدل على عدم الاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، وبالنظر لمتطلبات المسايرة والمواجهة أمام زخم التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ومتغيراته. وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع، سيتم في هذا الفصل عرض الإطار المفاهيمي للاستقرار الاقتصادي ومؤشراته مع دراسة لعوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المبحث الأول أما في المبحث الثاني سنقوم بعض أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استراتيجيات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي الأخير توضيح مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي.

المبحث الأول : الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

يعتبر الوصول إلى حالات التشغيل الكامل هدف أساسي تسعى لتحقيقه معظم البلدان وذلك من خلال تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة وأدنى معدلات البطالة بالإضافة إلى استقرار مستويات الأسعار مما يسمح بتفادي الأزمات الاقتصادية في المستقبل .

المطلب الأول: مدخل إلى الاستقرار الاقتصادي

لقد تغير مفهوم الاستقرار الاقتصادي عبر الزمن و أصبح هناك العديد من التعريفات حسب الجانب الذي تمسه عملية الاستقرار وكذلك تعددت الآراء و تباينت حول مدلول الاستقرار إلا أنها تجمع جميعا على أن الاستقرار الاقتصادي يعتبر في نفس الوقت غاية وسيلة للوصول إلى غايات و أهداف أساسية . يعد مفهوم الاستقرار من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين وقد برز هذا المفهوم بداية في علوم السياسة في منتصف القرن العشرين .

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي، إذ أن هناك من يربطه باستقرار الأسعار وهناك من يربطه بانخفاض معدلات التضخم ووجود نسبة مهمة من اليد العاملة، وهناك من يربطه باستقرار قيمة العملة الوطنية. ومن بين أهم التعاريف التي أعطيت للاستقرار الاقتصادي ما يلي :

يعني الاستقرار الاقتصادي التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية وتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع¹.

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج الوطني².

كما يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية .

ويمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة من معدلات التضخم، وتحقيق

¹مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص:10.

² مسعود درواسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2006، ص ص:77-78.

معدلات نمو موجبة مقبولة ومعدلات بطالة منخفضة ومستوى معيشة أفضل وكذا الاستقرار والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها.¹

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي ويمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي هو الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد داخل القطر. ثانيا: أهمية الاستقرار الاقتصادي يتضمن الاستقرار الاقتصادي هدفين أساسيين تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقهما يتمثلان في :²

➤ الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

➤ تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

ويلاحظ من التعاريف السابقة أن:³

➤ مفهوم الاستقرار مفهوم شامل حيث لا يركز على الجانب الاقتصادي فقط .

➤ أن الاستقرار تعني تغيرات هيكلية في أبعاد المجتمع المختلفة و هي :

1. الأبعاد الاقتصادية: من حيث التغيرات في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية

ومساهمتها في الناتج الوطني .

2. الأبعاد الاجتماعية: من حيث التغيرات اللازمة في العلاقات والتقاليد الاجتماعية التي تتمشى مع ظروف المراحل

المختلفة التي تنشأ عن انتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى .

3. الأبعاد السياسية: وهذه تتطلب أيضا تحقيق مرونة كافية وفعالة في المؤسسات السياسية تتمشى مع متطلبات

مراحل التنمية بحيث توفر الاستقرار السياسي المنشود .

4. الأبعاد التنظيمية والإدارية: وهذا يعد مطلبا ضروريا لإحداث التنمية حيث أصبح الجهاز

الحكومي في معظم دول العالم يقع على عاتقه عبء التنمية ويتولى قيادتها.

¹ إبراهيم متولي حسن المغربي، "دور حوافز الاستثمار السياسة في تعجيل النمو الاقتصادي"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، (2011)، ص: 373.

² محمد أمين بن الدين، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009"، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، 2009، ص: 72.

³ عبد القادر محمد عبد القادر ، اتجاهات الحديثة في التنمية ، جامعة الإسكندرية ، 1999 ، ص: 12.

الفرع الثاني: مؤشرات وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

أولاً- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

يمكن تبيان أهم المؤشرات المستخدمة في شتي أنحاء العالم التي بدأت بالنتائج القومي الإجمالي ثم أصبح الناتج الوطني للفرد ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم تطور أخيراً إلى مؤشرات التنمية البشرية المستدامة وهكذا تغيرت المؤشرات مع مرور الزمن ونستعرض في أدناه نبذة مختصرة عن تطور هذه المؤشرات .

1. الناتج الوطني الإجمالي (GNP): في البداية اعتبر بأن الاستقرار الاقتصادي إنما يعني زيادة مضطردة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة . إن هذا المؤشر يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار أي أن يكون إالGNP بالأسعار الثابتة . (و يؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التلحضر أو التصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل).¹

2. الناتج الوطني للفرد (GNP Per capita): أصبح مؤشر الاستقرار الاقتصادي هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج الإجمالي الوطني أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج الوطني للفرد.

3. الحاجات الأساسية (Basic Needs): بعد الانتقادات التي وجهت إلى مؤشر الدخل للفرد و بسبب خيبة الأمل مع مقاربات النمو و توزيع الدخل اتجه المفكرون إلى استخدام مؤشر إشباع الحاجات الأساسية. فقد تم تبني هذا المؤشر في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم لأول مرة في خطتها الخمسينية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) له . و يؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية(أي الحاجات الأساسية للسكان).

4. مؤشرات اجتماعية (Social Indicators): تم تبني هذا المؤشر ليعكس الخدمات الصحية و مستوى التغذية و التعليم و المياه الصالحة للشرب و السكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد و مستوى الرفاهية لهم. لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية و مكوناته و الأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية. و قد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة Physical Quality of Life Index والتي اعتمدها (Morris) وكذلك مقياس التنمية البشرية Human Development Index أو ما يعرف اختصاراً

¹مدحت القرشي ، التنمية الإقتصادية ، مرجع سابق، ص:22.

ب: (HDI) و الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. و فيما يأتي شرح مختصر لكل من هذين المؤشرين :

أ. مؤشر نوعية الحياة (PQLI) : ومن المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة D. Morris لتطوير مؤشر جديد للاستقرار و هو مؤشر نوعية الحياة المادية (PQLI) ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات هي وفيات الأطفال، و توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، و القراءة والكتابة عند العمر 15 سنة. و يقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية و رفع مستوى الرفاهية للسكان، و يؤخذ متوسط المكونات الثلاث، و كل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ 33%. و يقيس هذا المؤشر انجاز البلد في مجال الاستقرار من واحد إلى مئة، حيث يمثل الواحد المستوى الأدنى وتمثل المائة المستوى الأعلى. و بخصوص توقع الحياة فإن الحد الأعلى المساوي إلى مئة قد أعطى إلى عمر 77 سنة والحد الأدنى المساوي إلى واحد أعطي إلى عمر 28 سنة و ضمن هذه الحدود فإن توقع الحياة في كل بلد يتم ترتيبه من واحد إلى مئة .

ب. مؤشر التنمية البشرية (HDI): وذلك من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية Human Development Reports HDR وتمثل الجزء المركزي في هذه التقارير، و الذي بدأ في عام 1990، في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية. و كما هو الحال مع مقياس (PQLI) السابق ذكره فإن مقياس (HDI) يحاول أن يرتب جميع البلديان على مقياس يبدأ بالصفر، و هي المرتبة الأدنى، و ينتهي بواحد، وهي المرتبة الأعلى، في مقياس التنمية البشرية.¹

ثانيا- أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي:

يتعرض النشاط الاقتصادي عادة إلى تقلبات سواء كانت نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها، غير أن الاستقرار الاقتصادي زادت حدته في السنوات الأخيرة نتيجة تقلبات ولعل من بين أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ما يلي²:

1. التغيرات في المستوى العام للأسعار: إذ يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار سواء ارتفاعا أو انخفاضاً إلى إحداث آثار بالغة على الاقتصاد فالارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) له آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي ما يجعل السلطات النقدية تضعه من الأولويات في رسمها للسياسة الاقتصادية كما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار أو انعدامه (التضخم الصفر) إلى انعدام ثقة الأعوان الاقتصاديين في السلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي، كما أن معدل تضخم صفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي

¹مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 24-27.

²محمد أمين بن الدين، مرجع سابق، ص: 83.

لتنشيط الطلب الكلي، كما يمكن أن يؤدي التضخم الصفري إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل، لذا فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية والحكومات تحقيقه.

2. الآثار السلبية لتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة: بالرغم من الدوافع الإيجابية لتحرير المالي والانفتاح على الأسواق الخارجية والتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدرته في الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المسار لم يخل من المخاطر الكبيرة التي أثرت سلبا على سلامة القطاع المالي والمصرفي في معظم دول العالم، والتي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية وتخفيف القيود على العمل المصرفي وعلى تحركات رؤوس الأموال كما أن عولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ساعدت على سرعة انتشار الأزمات المالية وانتقالها عبر العالم، وعليه فإن تسارع الدول إلى التحرير المالي وإزالة القيود على رؤوس الأموال الأجنبية قبل تهيئة اقتصادها ومؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة والتي تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب والمخاطر المترتبة على تقلبات أسعار الصرف والتباين في أسعار الفائدة يعد من أهم أسباب حدوث الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي.

3. استفحال الدين العام والخاص ولاسيما القصير الأجل: حيث أنه في نظام الوساطة المالية القائم على أسعار الفائدة يعتمد المقترض على قوة الضمانات بدلا من الاعتماد على قوة المشروع، كذلك فإن النظام الضريبي يشجع على استخدام الدين بدل المشاركة وذلك بإخضاع مدفوعات حصص الأرباح إلى الضريبة في الوقت الذي يعامل فيه الفوائد على أنها نفقات قابلة للتزليل بالإضافة إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتحرير أسعار الصرف الأجنبي قد أدت جميعها إلى سرعة انتقال الأموال من بلد لآخر، وهذا ما زاد من حدة التقلبات في معدلات الفائدة، الأمر الذي أدخل بدوره قدرا كبيرا من عدم التأكد في أسواق الاستثمار، ودفع المقترضين والمقرضين بالطريقة نفسها من سوق الدين طويل الأجل إلى سوق الدين قصير الأجل ذي الرافعة العالية وقد كان لهذا أثر في زيادة عدم الاستقرار وهذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي في تقريره 1998 حول رأيه عن البلدان ذات المستويات العالية من الدين قصير الأجل يبدو أنها أكثر تعرضا للصدمات الداخلية والخارجية ومن ثم للأزمات المالية.

4. الأزمات المالية: يقصد بها التوقف الحاد والعميق في عمل الأسواق المالية وذلك عندما تصبح الأسواق غير قادرة على تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الاستثمار الإنتاجي وهذا يؤدي إلى تعثر النشاط الإنتاجي الحقيقي ومن بين أهم عوامل حدوث الأزمات المالية نذكر:

➤ الارتفاع في أسعار الفائدة.

- أثر أسعار الأصول المالية على ميزانية المؤسسات.
- الإفلاس في القطاع البنكي باعتبار البنوك تلعب دور مهم جدا في مجال الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتمويل عمليات الاستثمار والاستهلاك لذا وجب عليها عدم التمادي في منح القروض دون النظر إلى رأس مالها.
- الاختلال في ميزانية الدولة حيث لا يقتصر الإفلاس فقط على المؤسسات الاقتصادية والمالية، بل إن الدول هي الأخرى قد تعاني من الإفلاس كما حدث مع اليونان سنة 2010، بحيث تعكس إختلالات ميزانية الدولة سلبا على كل مؤشرات الاقتصاد الكلي.

المطلب الثاني : عوامل وإجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من السياسة النقدية لا بد من توفر عوامل أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى إجراءات من طرف إدارة السياسة النقدية وبعض المنظمات.

الفرع الأول : عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرتبط أساسا بتحقيق مجموعة من العوامل، و التي من أهمها ما يلي :

أولا - استقرار المستوى العام للأسعار:

حيث أن الاستقرار الاقتصادي، يرتبط غالبا باستقرار الأسعار، حيث يترتب على عدم الاستقرار في الأسعار (التضخم)، حدوث اختلال في توزيع الدخول وآثار أخرى تؤثر بالسلب على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي.¹

ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة لما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة .

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي .

ويمكن حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعية فيما يلي²:

➤ الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني: حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي

¹عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 2003، ص:20.

²درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2005، ص:237-238.

لأصحاب الدخل الثابتة .

➤ الأثر على الدين : إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على

حساب الدائن .

➤ الأثر على ميزان المدفوعات: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية وبالتالي

انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات .

➤ الأثر على إعادة توزيع الثروة: إذ أن أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات

وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار، ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم .

من هذه الآثار وغيرها يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقود، وكهدف ينبغي أن

تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسية النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية .

ثانيا -التوظيف الكامل:

ويسمى أيضا التشغيل الكامل، وفي بعض الكتابات الأخرى يطلق عليه العمالة الكاملة، والأهم أن هذا الهدف

يعني زيادة اليد العاملة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند أدنى مستوى ممكن من البطالة، وهذا يعني رفع مستوى اليد العاملة من اجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة .

واصطلاح التوظيف الكامل يعني ببساطة أن كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجب أن يلحق بعمل،

والا فإن التوظيف يكون غير كامل وينتج عن الأخير حالة من البطالة .

ويمكن التعبير عن التوظيف الكامل أيضا من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، بمعنى ألا تظل

بعض الموارد معطلة، الأمر الذي يؤدي إلى القصور عن تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد والإمكانات المتاحة وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم.¹

ثالثا-تحقيق النمو الاقتصادي:

إن الاستقرار الاقتصادي يتحقق أيضا من خلال تحقيق النمو الاقتصادي الذي يرتبط برفع معدل الاستثمار، ولما

¹عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:19.

كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار، فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار. إذا المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية، والتمويل قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا. والحقيقة هي أن القضية الأساسية لتحقيق التنمية ليست بالضرورة المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار والاستثمار وإنما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة، وهذا الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار، لأن ارتفاع معدل الاستثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى قد لا يدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم، لهذا فإن الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار يتوقف على نمط وكيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار، لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية أكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني .

رابعا-التوازن الخارجي:

يعبر التوازن الخارجي عن التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني، حيث يكون مجموع التزامات الاقتصاد الوطني تتعادل وتتوازن تقريبا مع حقوقه تجاه العالم الخارجي، ويبدو ذلك بتوازن ميزانا مدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلاله الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز إلى زيادة مديونية البلاد والى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح باستقرار قيمة العملة الوطنية وتنمية المبادلات الاقتصادية .

ويتبلور هدف التوازن الخارجي والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وتحقيق هيكل معين للقروض الخارجية وتخفيض أعبائها.¹

الفرع الثاني: إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي تتم وفق جانبين هما :

أولا: من جانب إدارة السياسة النقدية

يرى بعض الاقتصاديين انه من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يجب إدارة سياسة نقدية تدور حول أمرين اثنين احدهما يتعلق بالادخار والآخر يتعلق بالاستثمار ويهدف الأول إلى:²

➤ جمع وتعبئة ما يمكن توفيره من ادخارات في الاقتصاد .

¹عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص:21.

²همزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص:26.

➤ محاولة رفع معدل الادخار كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما الثاني فإنه يسعى إلى -زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي .

➤ توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تخدم النمو الاقتصادي أكثر من غيرها .

مع الإشارة إلى أن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا بالتوافق مع السياسات الأخرى للدولة كالسياسة المالية والسياسة الضريبية أو إحداهما، أو على الأقل أن لا يكون فيما بينهما تعارض .

وبصفة عامة يمكن إدراج الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي

في النقاط الآتية :

➤ التحكم في عرض النقد ليتناسب مع حجم الناتج الحقيقي وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار وتجنب التضخم .

➤ المحافظة على سعر صرف العملة وقابلية تحويلها، إضافة إلى تعزيز احتياطي البلاد من العملة الأجنبية .

➤ الموازنة قدر الإمكان بين متطلبات ربحية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة من خلال إضفاء المرونة على أسعار الفائدة المدفوعة والمقبوضة .

➤ تخفيض العجز على ميزان المدفوعات من خلال التأثير على العمل المصرفي بتوجيهه باتجاه دعم قطاع التصدير السلعي والخدمي على حساب قطاع الاستيراد .

➤ تطوير العمل المصرفي وتوجيهه والرقابة عليه من أجل كفاءة الكتلة النقدية بشكل عام والقاعدة النقدية بشكل خاص .

➤ تطوير كل من الأسواق الأولية والثانوية لمواجهة التطورات الاقتصادية والمساعدة في فاعلية السياسة النقدية .

ثانيا: من جانب اقتراحات صندوق النقد الدولي

في إطار الإصلاحات المقترحة على الدول التي تعاني عدة اختلالات هيكلية، فإنه يستلزم عليها تطبيق

الإجراءات الآتية والمتعلقة بإدارة الطلب الكلي وزيادة العرض الكلي، في محاولة منها لتحقيق الاستقرار لاقصادي .

1. إدارة الطلب الكلي: تفسر نظرية صندوق النقد الدولي العجز في ميزان المدفوعات بالزيادة في الطلب الكلي

مقابل العرض الكلي، وان عدم الكفاءة في إدارة الطلب هي التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وازدياد عجز الموازنة العامة واتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجة، واثرت كل ذلك على حوافز الإنتاج، وبالتالي اضعف من القدرة الإنتاجية وزاد من حجم الافتراض الخارجي .

ووفقا لسياسات الطلب الكلي تتخذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى القضاء على التضخم وتقليل عجز

الموازنة العامة للدولة وكذا معالجة ميزان المدفوعات، واهم هذه الإجراءات ما يلي :

➤ زيادة الضرائب على السلع والخدمات ورفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة للحد من عجز الموازنة .

➤ زيادة أسعار الطاقة والخدمات الحكومية ومنتجات القطاع العام .

➤ الحد من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والحكومة ووضع حدود قصوى له لا يمكن تجاوزها .

2. **زيادة العرض الكلي:** تهدف سياسات العرض الكلي إلى زيادة الإنتاج المحلي خاصة من السلع المتاحة للتصدير

وذلك عبر تحسين ظروف الإنتاج وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي، واهم الإجراءات المتضمنة في هذه

السياسات ما يلي:¹

➤ التركيز على المشروعات سريعة العائد وتقليل الاعتماد على المشروعات الصناعية التي تتطلب فترات إنشاء

طويلة الأجل، وتحتاج إلى إنفاق استثماري كبير .

➤ تغيير سياسات التسعير وتعديل نظم الأسعار لتحديد وفقا لقوانين العرض والطلب ويرجى من ذلك زيادة

الادخار المحلي، وترشيد استخدام القروض والمحافظة على إيرادات النقد الأجنبي .

➤ تخفيض سعر العملة الوطنية، وإلغاء القيود على المعاملات الخارجية، وهذه الإجراءات تعني تحرير سعر

الصرف، وإزالة الرقابة على النقد الأجنبي وعدم التدخل في تحديد قيمة العملة الوطنية وتركها تحدد وفقا لآليات

العرض والطلب .

المبحث الثاني: اثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي

إن أكبر هاجس للدولة هو سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة لدى البلدان النامية منها، وذلك

بالاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في السياسة النقدية والمالية والتجارية باعتبارها من أهم

الأدوات التي يمكن لها التأثير على الاقتصاد الكلي وذلك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات للتأثير على ميزان

المدفوعات، التضخم، البطالة وصولا إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث، من خلال

دراسة في المطلب الأول استراتيجيات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي المطلب الثاني توضيح مدى

فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: إستراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يتبع البنك المركزي إستراتيجية من اجل بلوغ أهداف السياسة النقدية، فهو يتبنى إستراتيجية ابتداء باختيار أداة

من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط إلى الهدف النهائي.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 32.

لقد اتبع البنك المركزي عدة استراتيجيات قديمة، ثم ظهرت بعد ذلك استراتيجيات حديثة للسياسة النقدية.

الفرع الأول: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته، ومازال يعاني منها حتى الآن فالإستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية ووسيطه مع أدوات متناسبة لتلك غير الكاملة ينقصها هذه المتطلبات المذكورة، ولم تعرف الإستراتيجية الكاملة إلا في الستينات من القرن العشرين، وقد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة وهي:¹

1. نظرية القرض التجاري :

وهو اتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي، يقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض قصيرة الأجل، وتكون متناسبة مع حاجات التجارة وتشمل فقط الأوراق التجارية مثل الكمبيالة وفتح الإعتمادات والسندات، والتي لها خاصية التصفية الذاتية وذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك، ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده.

2. مبدأ الاحتياطات الحرة*

تم استخدام هذا المفهوم كدليل للسياسة النقدية خلال الخمسينيات وبداية الستينات ولكنه لم يؤدي دوره كما ينبغي لأنه لم يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مؤشرا هاما ومن بينها: أنها لم تكن حلقة وصل جيدة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وبالتالي فإن هذا المبدأ تعرض لعدة انتقادات من قبل اقتصاديين، وعليه لا يمكن بناء إستراتيجية كاملة بالاعتماد على مفهوم الاحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية .

3. أسعار الفائدة :

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤشر، وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينيات والستينات هو التأثير على هذا الهدف (أسعار الفائدة) إما بالارتفاع أو الانخفاض، وفي الواقع إن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي: تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الائتمان، وبالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط، تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية .

¹ إكّن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مرجع سابق، ص 36-37.
*الاحتياطات الحرة هي الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة لدى البنك المركزي و اقراضاتها من البنك المركزي و تسمى صافي الإقراض.

الفرع الثاني: الإستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية

كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة، ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو للمجاميع النقدية، وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك .

ويقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية، كما يقدرون سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون متناسبا مع نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط، لأن انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون مشجعا لزيادة إقتراضات البنوك، كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض تلك الافتراضات، ولذلك فإن ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط.¹

ولكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها ولم تلقى نجاحا كبيرا، وتعرضت الانتقادات عديدة ولذلك تم تطعيمها بإجراءات جديدة منها :

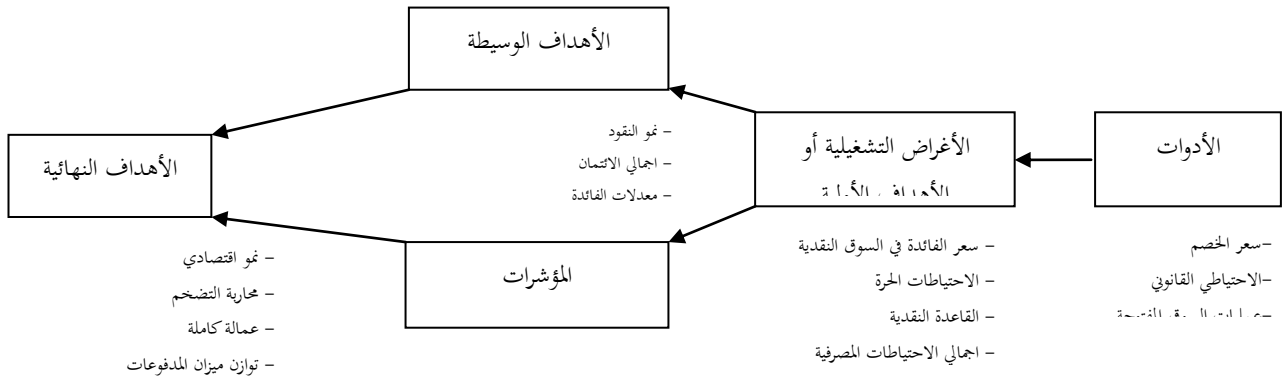
- توسيع عريض للمجال الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة على الأرصدة الفدرالية بالتقلبات ضمنه.
 - استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، ولذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.²
- والشكل التالي يبين إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة :

¹ بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية - حالة الجزائر - ،مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014-2015، ص: 31.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 122.

شكل رقم (01-02): استراتيجية السياسة النقدية الحديثة



المصدر : صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص122

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي في ظل النموذج: (IS - LM)

المقصود بفعالية السياسة النقدية هي قدرة السلطة النقدية في التأثير والتحكم بعرض النقد وأدواته بما يتفق والأهداف المطلوبة، فإن إدارة عرض النقد والتأثير فيه يرتبط بسعر الفائدة باعتباره من العناصر المهمة والمؤثرة على الادخار والاستثمار وتحديد الطلب الكلي والدخل القومي، كما أن فعالية السياسة النقدية تنحصر في مدى إمكانية استخدام أدواتها في تحقيق الغرض الأساسي من استخدام هذه الأدوات، وترتبط هذه الفعالية أيضاً بمدى التوفيق أو اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها.

يقصد بفعالية السياسة النقدية مدى قدرتها على التأثير في محمل النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.¹

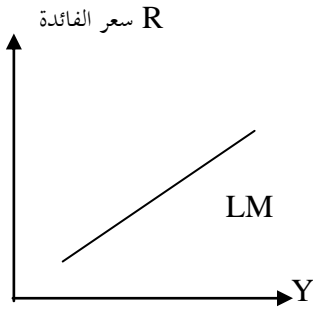
الفرع الأول: نموذج (IS-LM)

يمكن تقييم فعالية السياسة النقدية وأيضاً السياسة المالية من خلال استخدام نماذج الاقتصاد الكلي ومنها نموذج IS/LM حيث يمثل منحنى IS التوازن في القطاع الحقيقي ويتأثر بإحداث تغيرات في السياسة المالية، ويمثل منحنى LM التوازن في القطاع النقدي من خلال التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه، ويتأثر بقرارات السياسة النقدية بشأن المعروض.

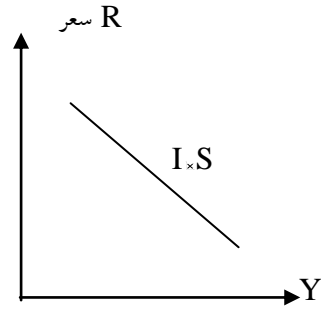
ويمثل المنحنيين IS و LM كما يلي :

¹ خليفى فايزة وشنافي خديجة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي، جامعة البويرة، -2014
ص:13، 2015.

الشكل (02-03) : منحني LM



الشكل (02-02): منحني IS



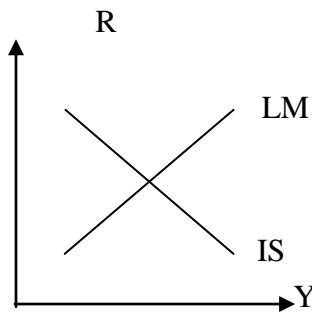
المصدر: بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات السياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 04، 2006، ص ص: 89-93.

➤ يعبر منحني IS عن وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والدخل لان انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال مضاعف الاستثمار، وحيث أن منحني IS يمثل التساوي بين الادخار والاستثمار .

➤ كما يعبر منحني LM عن وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة، ذلك أن زيادة الدخل الوطني الحقيقي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط، بينما ينخفض الطلب على النقود الغرض المضاربة، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة .

ويحقق التوازن في السوقين السوق النقدي وسوق الإنتاج من خلال التقاطع بين منحني LM ومنحني IS، يتم بناء على ذلك تحديد القيم التوازنية لكل من الدخل وسعر الفائدة، والمنحني الموالي يبين كيفية حدوث التوازن بين السوقين¹.

الشكل (02-04) : التوازن في سوق النقد والقرض



المصدر: السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2008، ص: 175.

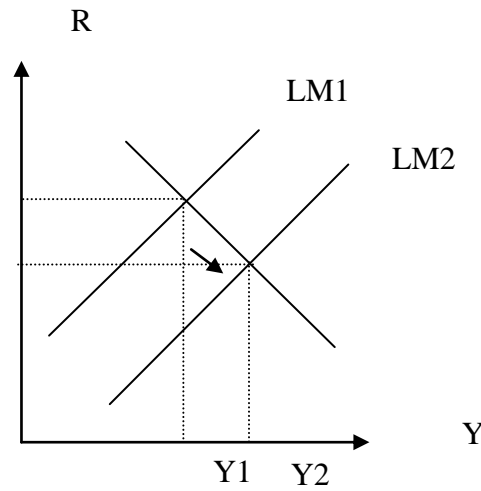
¹ السيد محمد السيرتي مرجع سبق ذكره، ص: 178 .

الفرع الثاني: دراسة فعالية السياسة النقدية

يظهر أثر السياسة النقدية على التوازن في سوق النقد من خلال قيام السلطات النقدية بزيادة حجم المعروض النقدي من اجل الرفع من مستوى الدخل، ونتيجة لذلك ينتقل منحنى LM إلى اليمين، فينخفض سعر الفائدة نتيجة الزيادة عرض النقود، ويترتب عن انخفاض سعر الفائدة زيادة الاستثمار، فيرتفع مستوى الدخل بفعل مضاعف الاستثمار.¹

والمنحنى الموالي بين اثر زيادة عرض النقود على التوازن الكلي في السوقين .

الشكل (02-05): اثر زيادة عرض النقود على التوازن الكلي



المصدر: السيد محمد السيرقي مرجع سبق ذكره، ص:186.

يلاحظ من المنحنى أن انتقال LM من LM1 إلى LM2 أدى إلى انخفاض سعر الفائدة من R1 إلى R2 وكما أدى إلى ارتفاع مستوى الدخل من Y1 إلى Y2 .

ترتبط فعالية السياسة النقدية بميل المنحنيين IS و LM بحيث تحقق هذه السياسة أفضل النتائج عندما يكون للمنحنى IS ميل ضعيف أو عندما يكون للمنحنى LM ميل حاد، وعليه يمكن القول أن من أهم المحددات للفعالية النسبية للسياسة النقدية وفقا لهذا النموذج نجد مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، ومرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة .

1. مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة .

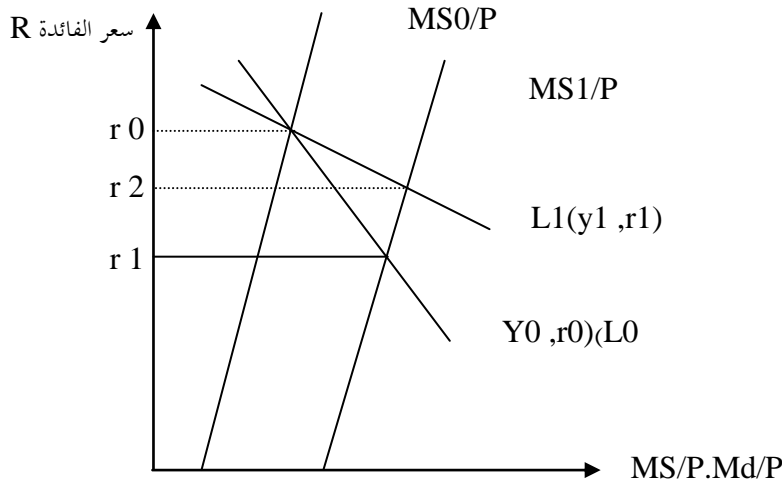
يتوقف تأثير زيادة المعروض النقدي ومن ثم الدخل على مدى مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة (التفضيل النقدي) أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، كلما كان مقدار الانخفاض في سعر الفائدة اقل وكانت

¹خلفي فايذة و شنافي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص:14.

الفصل الثاني: فعالية السياسة النقدية بالنسبة للاستقرار الاقتصادي

الزيادة في الاستثمار وشم الدخل اقل، وبالتالي تكون السياسة النقدية اقل فعالية.¹
ويمكن ذلك من خلال المنحنى التالي :

الشكل (02-06) : منحنى الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة



المصدر : صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص:170.

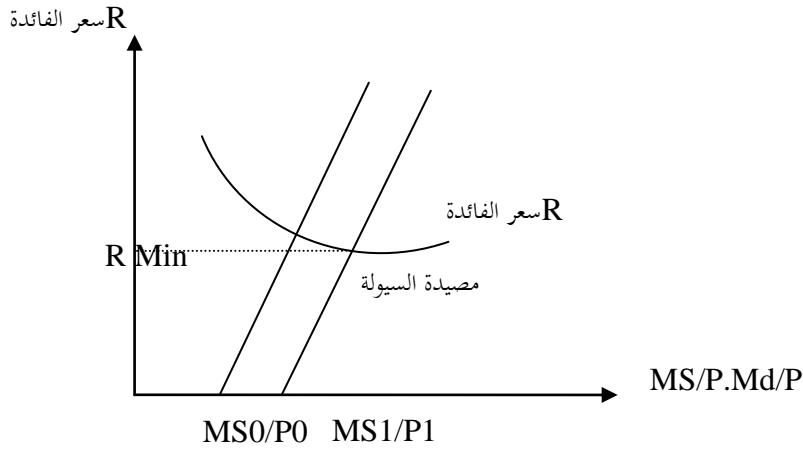
يمثل MS_0 / P_0 عرض النقود بالقيمة الحقيقية و Y_0 و r_0 هما الدخل وسعر الفائدة التوازنيين فلو افترضنا أن المنحنى الطلب على النقود هو $L_1(y_1+r_1)$ بدلا من $L_0(y_0+r_0)$ وكان سعر الفائدة التوازني هو r_0 ، فإن الزيادة في عرض النقود من MS_0 / p_0 إلى $MS_1 P_1$ ، سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة r_0 إلى r_2 من r_1 ، وبالتالي سوف تكون هناك زيادة اقل في الاستثمار والدخل نتيجة لانخفاض اقل في سعر الفائدة مقارنة مع المنحنى $L_0(Y_0.r_0)$ (انخفاض اكبر في سعر الفائدة)، وعليه تجدر الإشارة إلى أن انتقال اثر السياسة النقدية إلى الجانب الحقيقي من النشاط الاقتصادي (الاستثمار، الدخل) سوف يكون بطيئا جدا عند ما يكون الطلب على النقود وكان $Kenes$ هو من تكلم عن الوضعية والتي سميت فيها بعد بمصيدة السيولة، بحيث تكون السياسة النقدية غير فعالة في حالة مصيدة السيولة.²

ويمكن تمثيلها البياني التالي :

¹مرجع سبق ذكره، ص:14.

²مرجع سبق ذكره، ص:14.

الشكل (02-07): حالة عدم فعالية السياسة النقدية



المصدر: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص:171.

2. مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة

إذا كانت التغيرات في سعر الفائدة ليس لها تأثير على الاستثمار فان السياسة النقدية سوف تكون عديمة الفعالية، بمعنى أن زيادة عرض النقود لا تؤثر على مستوى الدخل بالرغم من انخفاض سعر الفائدة، حيث ترى النظرية الكينزية أنه عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد وتسود حالة التشاؤم بين المستثمرين بشأن مستقبل الاستثمار على الرغم من زيادة عرض النقود وانخفاض سعر الفائدة نتيجة لذلك، إلا أن المستثمرين قد يشعرون بان الطلب على منتجاتهم لا يزال ضعيفا، وبالتالي يقل الاستثمار ولا يستجيب للانخفاض في سعر الفائدة¹.

¹مرجع سبق ذكره، ص:14.

خلاصة الفصل الثاني

مما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تخفيف نسب البطالة فضلا عن تخفيض نسب التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وتخفيف العجز في الموازنة العامة، وذلك من خلال إتباع السياسات الاقتصادية المثلى التي تمكننا من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية هدفت أساسا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي .

ويتبع البنك المركزي إستراتيجية من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية، فهو يتبنى إستراتيجية ابتداء باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط إلى الهدف النهائي .

ويقصد بفعالية السياسة النقدية هي قدرة السلطة النقدية في التأثير والتحكم بعرض النقد وأدواته بما يتفق والأهداف المطلوبة، فإن إدارة عرض النقد والتأثير فيه يرتبط بسعر الفائدة باعتباره من العناصر المهمة والمؤثرة على الادخار والاستثمار وتحديد الطلب الكلي والدخل القومي، كما أن فعالية السياسة النقدية تنحصر في مدى إمكانية استخدام أدواتها في تحقيق الغرض الأساسي من استخدام هذه الأدوات، وترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التوفيق أو اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها.

كما يمكن تقييم فعالية السياسة النقدية وأيضا السياسة المالية من خلال استخدام نماذج الاقتصاد الكلي ومنها

نموذج IS/LM .

الفصل الثالث :

واقع السياسة النقدية في

الجزائر ودورها في تحقيق

الاستقرار الاقتصادي

2019-2014

تمهيد:

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهجة الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموماً وبالسياسة النقدية بصفة عامة، ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة و تحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة إصلاحات و سنحاول إبراز أهم معالم السياسة النقدية في تلك الإصلاحات.

وتهدف السياسة النقدية كما سبق توضيحه - إلى تحقيق الاستقرار النقدي ومنه الاستقرار الاقتصادي الكلي - فما مدى مساهمة السياسة النقدية المعتمدة خلال الفترة 2014-2019 في تحقيق الأهداف النهائية لها.

بعدما تطرقنا في الفصل الأول للجانب النظري للسياسة النقدية من مفهوم السياسة النقدية و أهدافها بالإضافة إلى أدواتها، وتعرفنا أيضاً على السلطة النقدية و العرض النقدي. أما في الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وفعالية السياسة النقدية بالنسبة للتوازن الكلي. ومن خلال هذا الفصل الذي ارتأينا أن نجعل عنوانه **واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2014-2019** سوف نتطرق في المبحث الأول إلى واقع ومؤشرات السياسة النقدية في الجزائر أما في المبحث الثاني قد تعرضنا فيه إلى دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2014-2019.

المبحث الأول: واقع ومؤشرات السياسة النقدية في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري خلال عشرينية من الزمن تطورات هامة جدا، من خلال تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني، وعلى الرغم من إصدار قانون 86-12 و قانون 88-06 المعدل و المتمم لوحظ أن الوضع الاقتصادي في الجزائر محتاج إلى نص قانوني جديدا ، جاء قانون 90-10 بتاريخ 14 افريل 1990 ليثبت التوجيهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال مواولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه، وتسجيل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد و القرض، وجاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي و تنظيمه، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم التطورات و الإصلاحات التي شهدتها السياسة النقدية في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى أهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر في المطلب الثاني.

المطلب الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر

في هذا الإطار فإن الجزائر وبداية من سنة 1990، تاريخ صدور قانون النقد والقرض 90-10، كتشريع نقدي يؤطر عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، فإنه أصبح للسلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، الصلاحية المطلقة في رسم السياسة النقدية تماشيا والظرف الإقتصادي، غير أن هذا القانون عرف فيما بعد عدة تعديلات تبعا لتغير الظرف المالي والنقدي وحتى الإقتصادي للبلد.¹

الفرع الأول: الإطار القانوني العام للسياسة النقدية

عرفت السياسة النقدية في الجزائر تغييراً جذرياً بداية من سنة 1990، وذلك بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10) والذي بموجبه تم إعادة الإعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الإقتصاد بعدما كانت مهمته غير واضحة في المرحلة السابقة ونتيجة لهذا المبدأ تحددت للبنك المركزي وظائفه ومهامه الأساسية ومنها:

- إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- تحديد شروط وكيفية صنع وإتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- منح رخص تأسيس البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية.
- الترخيص بفتح واعتماد مكاتب ووكالات البنوك الأجنبية.
- السهر على السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة وغير المباشرة (معدل الخصم، سياسة السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي الإجباري).
- إنشاء سوق نقدية حقيقية.

¹ روشو عبد القادر، الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018، مرجع سبق ذكره، ص: 8-9.

الخلاصة أن هذا المهام تجسد الإنتقال نحو إقتصاد السوق في جانبه المالي.

1. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001

إنّ أول تعديل خضع له قانون النقد والقرض هو ذلك الذي تمّ بموجب الأمر 01-01، المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10، وذلك بتاريخ 27 فيفري 2001، وكان ينصب هذا التعديل حول تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين:

الهيئة الأولى: تتمثل في مجلس الإدارة والمكلف بإدارة وتوجيه "بنك الجزائر".

الهيئة الثانية: وتتمثل في مجلس النقد والقرض، والذي يختلف عن المجلس السابق، حيث أصبح مكلف بدور السلطة النقدية .

2. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003

جاء الأمر 03-11 المؤرخ في 20 أوت 2003، ليعدل ويتمم القانون المتعلق بالنقد والقرض الصادر سنة 1990، ففي مجال السياسة النقدية حاول هذا النص التشريعي ضبط مهمة البنك المركزي (كسلطة نقدية) بما يتماشى والظرف الإقتصادي السائد آنذاك والمتمثل في تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي بدءاً من سنة 2001.¹ وفي هذا الإطار صيغت المادة 35 منه على النحو التالي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع بالإقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".

يستنتج مما سبق أنه من الأهداف الأساسية لهذا التعديل هو الوصول إلى حالة الإستقرار النقدي والإقتصادي، كما يمكن إستنتاج أيضا أنّ الهدف الأساسي من هذا التعديل هو تقليص الصّلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر، والتي تعد محل نزاع بينه وبين وزير المالية، وبالتالي تقليص إستقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها، وفقاً لمضمون القانون 90-10، ومن جهة ثانية تدعيم الإشراف والرقابة وتطبيق قواعد الحذر في البنوك الخاصة بعد حدوث أزمة البنوك الخاصة الجزائرية.

3. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010

إن أهم ما جاء به هذا الأمر في المجال النقدي هو تعديله أيضا للمادة 35 من الأمر (03-11) السابق الذكر، حيث تمت صياغة المادة الثانية منه كما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على إستقرار الأسعار كهدف

¹ أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، عدد 07 فبراير 2018.

نُهاى للسياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي".

يتضح من نص المادة السابقة أن إستقرار المستوى العام للأسعار هو هدف نُهاى للسياسة النقدية، أي أن المش رع فضل الهدف النهائي الوحيد بدل تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية.¹

4. تعديل قانون القرض والنقد لسنة 2017

لقد أطلقت الجزائر عملية القرض السندي في أبريل 2016 لينتهي في أكتوبر 2016. والذي كان الهدف منه تغطية عجز الميزانية العامة للدولة، غير أن هذه العملية لم تبلغ المستوى المطلوب، لذلك إنتقلت السلطات العمومية في الجزائر إلى إعتماد عملية التمويل غير التقليدي، وذلك بتعديل قانون القرض والنقد بموجب القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017. إضافة لذلك اصدر مجلس النقد والقرض نظاما يتعلق بالصيرفة التشاركية، يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية، التي يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، حيث تشمل فئات المنتجات في إطار المراجعة والمشاركة والمضاربة والإجازة والاستصناع والسلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.²

الفرع الثاني: الاطار القانوني لأدوات السياسة النقدية

مع بداية سنة 2001، ونظرًا لتحسن الوضع في الأسواق العالمية للمحروقات، عرفت هذه المرحلة فائضاً في السيولة المصرفية الأمر الذي جعل مختلف أدوات السياسة النقدية للعشرية التي سبقت (1990-2000)، غير مستعملة بما فيها أداة إعادة الخصم، مما دفع السلطات النقدية إلى إعادة تنشيط بعض الأدوات السابقة وإدخال أدوات نقدية جديدة تماشى والوضع المتميز بفائض السيولة فكان ما يلي:

➤ إعادة تنشيط الإحتياطي الإجباري كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية بموجب تعليمة البنك المركزي رقم 01-01 المؤرخة في 2001/02/11، حيث تم في هذا المجال تغيير معدلات تكوين الإحتياطيات ومعدلات الفائدة المكافئة لها عدة مرات.

➤ بموجب تعليمة البنك المركزي رقم 02-02 المؤرخة في 2002/04/11، تم إدخال وسيلة جديدة غير مباشرة وهي إسترجاع السيولة عن طريق نداءات العروض، وتهدف هذه الوسيلة إلى تعقيم إمتصاص السيولة الفائضة لدى النظام البنكي، وتتم هذه العملية لفترة نضج ل 07 أيام أو لفترة نضج 03 أشهر أو لمدة 06 أشهر بدءاً من جانفي 2013.

¹ أيمينة شبيبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص: 80-81.

² بنك الجزائر، حوصلة حولة التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018، ديسمبر 2018.

- كما تم سنة 2015، إستحداث وسيلة جديدة غير مباشرة لإمتصاص الفائض السيولة البنكية وتسمى تسهيلة الودائع المغلة للفائدة، وذلك بموجب تعليمة البنك المركزي رقم 04-05 المؤرخة في 14/06/2015، وهي وديعة تتم بمبادرة من البنك التجاري لدى البنك المركزي لمدة 24 ساعة مقابل فائدة ثابتة يحددها البنك المركزي.
- إن كيفية إستخدام هذه الوسائل وغيرها من أدوات السياسة النقدية تضمنه النظام القانوني رقم 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، أدواتها وإجراءاتها المؤرخ في 26/05/2009.
- كما صدر مؤخراً نظام آخر يتمم ويعدل هذا النظام، وهو الصادر عن البنك المركزي بتاريخ 06/12/2017 تحت رقم 03-17 والمتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، والمتضمن 04 مواد عدلت المواد 06، 07 من النظام السابق (09-02) وتتعلق هذه التعديلات بالأوراق العمومية المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة القابلة للتفاوض في السوق، والمقبولة في عمليات السياسة النقدية وأيضاً تحديد الأوراق الخاصة القابلة للتفاوض وغير القابلة للتفاوض.¹

المطلب الثاني: مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر

سوف نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر، وكما نعلم أن السلطة النقدية كانت قد شرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية بتهئية عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة إقتصاد السوق النقدية، ومن أجل ضمان فعالية للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية.

فيا يخص عمليات السياسة النقدية يستعمل بنك الجزائر الروافع النشطة الآتية²:

- إسترجاعات السيولة في السوق النقدية بهدف إمتصاص الفائض السيولة في هذه السوق.
- الإحتياطات الاجبارية الدنيا الواجب تكوينها من طرف البنوك على شكل ودائع لدى بنك الجزائر.
- عمليات بنك الجزائر لبلوغ هدف السياسة النقدية من خلال من زاوية وضعية الميزانية العمومية تنعكس الحسابات

التالية :

- حسابات تسجيل عمليات إعادة تمويل البنوك.
- حسابات ودائع البنوك بما فيها الإحتياطات الإجبارية التي تعتبر توسط تحرك للودائع لفترة تكوين الإحتياطات الاجبارية.
- حسابات ودائع الخزينة العمومية .

¹ روشو عبد القادر، الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

² محمد لعصابية، الوضعية النقدية ومنه السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص: 12.

➤ حسابات العوائد والأعباء.

➤ حسابات إصدار النقود الورقية .

تنعكس عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر مباشرة في حسابات العوائد والأعباء في غياب إعادة تمويل البنوك، لم تسجل هذه الحسابات عوائد متعلقة بهذا النوع من العمليات، في حين تمكن تكاليف عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر في الأعباء المتعلقة بمكافحة إسترجاعات السيولة والإحتياطات الإجبارية وتسهيلات الودائع .
تنعكس تدخلات بنك الجزائر بموجب عمليات السياسة النقدية جزئيا على مستوى تطور العملة النقدية قيد التداول والمصدرة من طرفه .

تلجأ البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر سواء بموجب إعادة الخصم أو عمليات الشراء في السوق النقدية أو خارجها، مما يؤثر على عشرية من فائض السيولة على مستوى السوق النقدية حيث إزدادت سيولة البنوك في 2012 ترابطا مع إرتفاع الودائع المصرفية .¹

الفرع الأول: معدل إعادة الخصم.

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 90-10 يعامل القطاعات الإقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده .²

وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم .³
والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر :

¹ محمد لعصابية، الوضعية النقدية ومنه السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص:13.

² محمد لعصابية، الوضعية النقدية ومنه السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص:15.

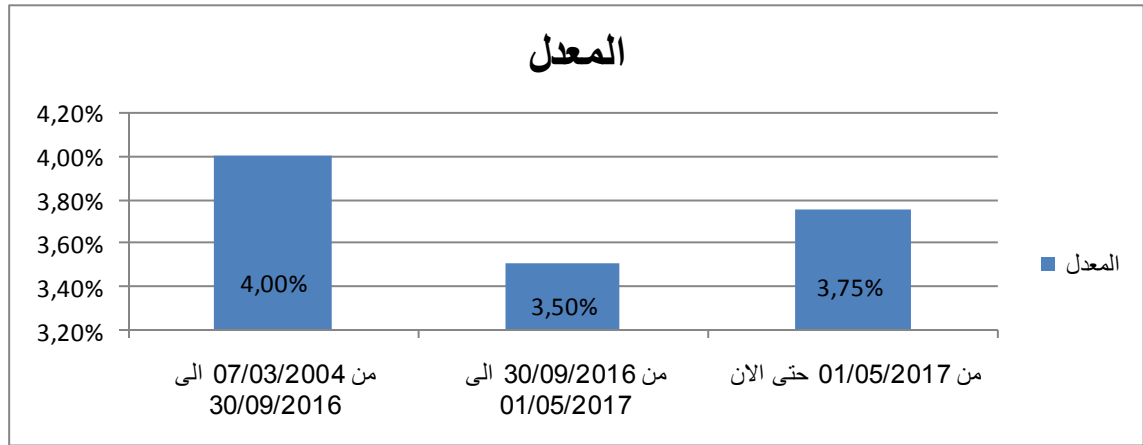
³ المواد 70 ، 71 ، 69، من قانون النقد والقرض .

الجدول رقم(03-01): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

المعدل	إلى	يحتسب ابتداء من
4.00%	2016/09/30	2004/03/07
3.5%	2017/05/01	2016/09/30
3.75%	حتى الآن	2017/05/01

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 37، مارس 2019، ص: 17.

الشكل رقم (03-01): منحني تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2014-2019



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا من معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث كان يقدر حتى سنة نهاية 2016 نسبة 4% بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنك و استمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 3.5%، حيث شهدت هذه الفترة إعادة تنشيط عمليات إعادة الخصم للسندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها مع الاستعادة المباشرة في عمليات السوق المفتوحة ابتداء من 2017 وبقي هذا المعدل ثابت إلى غاية اليوم بنسبة 3.75%، ويعد هذا المؤشر جيدا حيث يعبر على التحسن في مستويات التضخم، وعدم إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، التي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك التجارية بسبب السيولة الكبيرة التي تميز هذه المرحلة.

الفرع الثاني: الإحتياطي الإجباري

تعتبر نسبة الإحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2014-2019

الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية.¹ غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت إلى غاية أفريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، لكن الأمر رقم (03-11) المعدل والمتمم للقانون 90-10 ألغى المادة 93 والذي وضع هذه الأداة دون التكفل بها من جانب آخر وينص القانون الجديد على أدوات السياسة النقدية ما عدا الاحتياطي القانوني . ونظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في السياسة النقدية، كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم (04-02) المؤرخ في 12/03/2004 والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الإحتياطي الإجباري.²

جدول رقم (03-02) : تطور أداة الاحتياطي الإجباري 2014-2019

الوحدة: مليار دينار

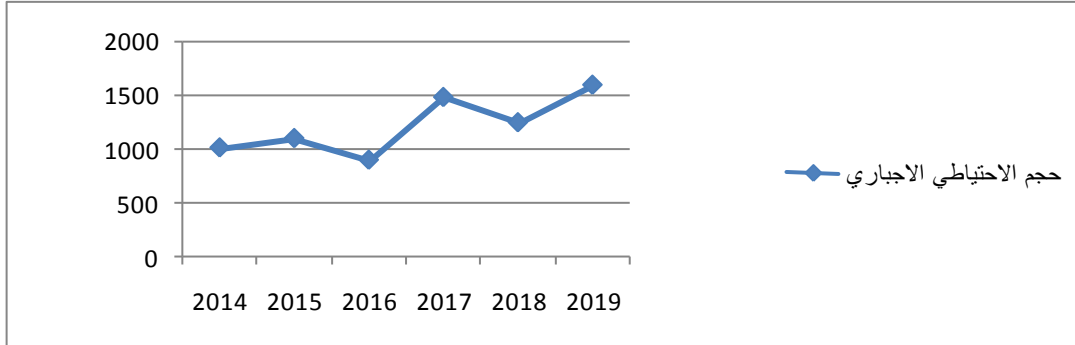
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الاحتياطي الإجباري	12	12	8	4	10	12
حجم الاحتياطي الإجباري مليار دينار	1003.5	1091.2	888.5	1475.5	1239.2	1590.6

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 37، جوان 2019، صص 9-17.

¹ المادة 93 من القانون: 90-10.

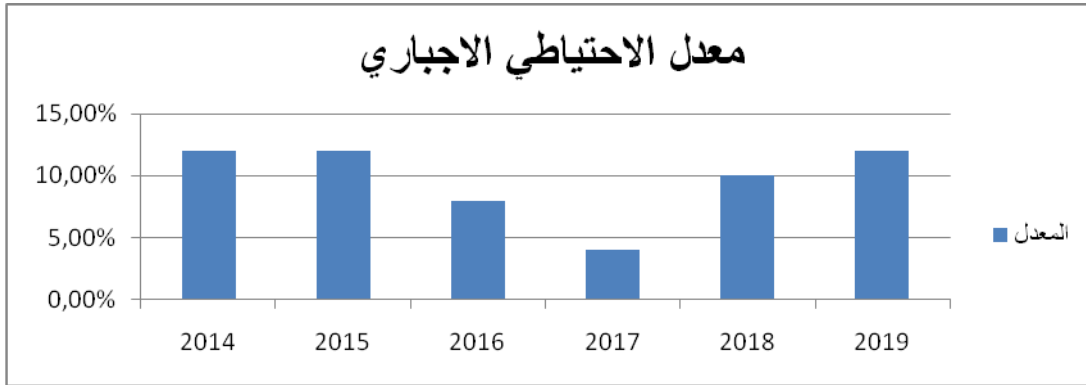
² يمينة شبيرة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

الشكل (02-03): منحني تطور حجم الاحتياطي الإجباري 2014-2019



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا من معطيات الجدول السابق.

الشكل (03-03): منحني تطور معدل الاحتياطي الإجباري 2014-2019



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول.

إن معدل الاحتياطي الإجباري وصل سنة 2014 إلى حجم 5 . 1003 مليار دج مقابل معدل 12%، على الرغم من رفع النسبة من 5 . 6 إلى 9% إلا أنه لا يمكن اعتبارها كأداة تنظيم نهائية لسيولة البنكية، في حين قد تصل إلى 15%، أما بالنسبة لحجم الاحتياطي القانوني فقد ارتفع في سنة 2015 إلى 2 . 1091 مليار دج، أما سنة 2016 فقد انخفض كل من نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 8% وحجم الاحتياطي الإجباري إلى 8 . 887 مليار، أما في سنة 2017 فقد تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بنسبة 50% عن السنة السابقة ليصل حجم الاحتياطي الإجباري إلى 1475.5 مليار دج، ومعدل الاحتياطي الإجباري بلغ 4% وهذا راجع إلى حالة السيولة الكبيرة التي عرفتتها المنظومة البنكية وتدخل السلطة النقدية يهدف إلى امتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك. أما في السنوات المتبقية فقد عاود ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري مرة أخرى ويعود السبب هذا الارتفاع في السنوات الأخيرة إلى الارتفاع في

السيولة المصرفية.

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع و شراء السندات العمومية و التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة (6) أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض و حدد القانون (90-10) القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، على أن لا يتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة¹، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض في المادة رقم (54) منه ، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة².

رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودان تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة و على الرغم من الممهدات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 و إلى غاية سنة 2009، رغم أن دورها يبقى مهم و فعال و قوي الذي يسمح بتعديل السيولة البنكية³.

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2014-2019

يعتبر الاستقرار الإقتصادي من الاهتمامات الأساسية لأية دولة، ولذلك إهتمت النظرية الإقتصادية في تذيلائها بمفهومه وأنواعه وكيفية تحقيقه، إذ تدرس السياسة الاقتصادية في أية دولة على تحقيق هذا الهدف والحفاظ عليه، خدمة للتنمية الإقتصادية، التي لا تتحقق إلا بوضع يسود في التوازن والاستقرار الإقتصادي، وتستعمل السياسة الإقتصادية الكلية عدة سياسات إقتصادية جزئية لمكافحة الإختلالات وبلوغ التوازن ومن بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية التي تعد أحد الأجزاء المهمة المكونة للسياسة الاقتصادية الكلية، بما لديها من أدوات وإجراءات تدخل ضمن مجال عملها وتخصصها، وإذا توفرت السلطة النقدية الظروف الممكنة، وتمكنت من حسن إستعمالها، فلا شك أنها تنقل الإقتصاد من حالة الإختلال إلى حالة الاستقرار. وقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر 2014-2019

¹ المادتين 76،77 من قانون النقد والقرض 90-10.

² المادة رقم 41 من الأمر 03-11.

³ بيمينية شبيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 88-89.

المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في الجزائر

خلال الفترة 2014-2019

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر 2014-2019

شكلت متابعة تعزيز الوضعية النقدية و التحسن الواضح في السيولة لدى البنك إلى تكوين الأسس المحددة لتطورها، وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية، وقد خصصنا هذا المطلب لمعرفة تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية:¹

أولاً: النقود الورقية: تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت و قطع نقدية، و تعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

ثانياً: النقود الكتابية: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية و ودائع مراكز الحساب الجاري و صناديق التوفير و الأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، و التي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب آخر.

ثالثاً: أشباه النقود: وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، و الودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، وهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2.

تمكن بنك الجزائر من التحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع تلك المحددة من قبل مجلس النقد و القرض و هذا ما يعكس قدرته على ضبط العرض النقدي بالأدوات التي استعملتها .

والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر .

جدول رقم (03-03): تطور الكتلة النقدية في الفترة 2014-2019

الوحدة: مليار دينار

السنة	النقود الورقية	النقود الكتابية	أشبه النقود	النقود M1	الكتلة النقدية M2
2014	3658.9	5944.1	4083.7	9603.0	13686.8
2015	4108.1	5153.0	4443.4	9261.1	13704.5
2016	4497.1	4909.9	4403.2	9407.0	13816.3

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 167.

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2014-2019

14974.6	10266.1	4708.8	5549.2	4716.9	2017
16636.7	11404.1	5232.6	6477.3	4926.8	2018
17314.5	12079.4	5235.1	6941.4	5138.0	2019

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد37، مارس 2014-2015-2016، ص:10.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد46، جوان 2019، ص 10 .

نلاحظ من الجدول أن نمو إن الكتلة النقدية M2 والتي تمثل السيولة المحلية كان بشكل ضعيف من سنة أخرى ففي سنة 2014 سجلت الكتلة النقدية ب:13686.8 مليار دج إلمليار 13704.5 دج سنة 2015 أي بنسبة نمو (0.13 %). وفي سنة 2016 بلغت 13816.3 دج أي بنسبة نمو (0.81 %) وهذا راجع للانخفاض الكبير لودائع لأجل لقطاع المحروقات، أما السنوات المتبقية فبلغت نسبة النمو على : 7.73%، 9.99% و 3.91%، وهذا بسبب ارتفاع لودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بنسبة 20.1 % مقابل 6.8 % لودائع لأجل.

تميزت التطورات على الصعيد النقدي في سنة 2017 بنمو الكتلة النقدية (M2) بنسبة 8.4 % خلافا مع معدلات نموها الجدد ضعيفة خلال السنتين 2015 و 2016 (0.1 % و 0.8 % على التوالي)، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة في الودائع تحت الطلب لدى المصارف (+20.5 %) بالموازاة مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي قيد التنفيذ.

وعموما فقد بلغ متوسط نموها خلال فترة الدراسة 20.95%، ويرجع ذلك لسببين وهما الزيادة في الأرصدة

النقدية الصافية الخارجية مع إرتفاع إحتياطي الصرف إلى غاية 2014 كما أن فائض السيولة الذي كان يميز النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 2015، تحول إلى نقص في السيولة بدءا من أوت 2016، مما جعل السياسة النقدية المطبقة تعتمد على إستعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

الفرع الثاني: مقابلات الكتلة النقدية

إن الكتلة النقدية التي تظهر جانب المطلوب لها من يقابلها في جانب الموجودات من ميزانية النظام البنكي، وهذا المقابل يظهر في شكل أصول خارجية (ذهب و عملات أجنبية، و تسليفات للخزينة العمومية، و قروض مقدمة للاقتصاد)، وتعرف مقابلات الكتلة النقدية بأنها مجموع التسليفات العائدة لمصدري النقد و شبه النقد و على هذا الأساس فالتطورات التي تحدث على الكتلة النقدية ترجع بالدرجة الأولى إلى مقابلات الكتلة.¹

أولا: صافي الأصول الخارجية (الأصول الأجنبية):

¹ وسام ملاك، النقود و السياسة النقدية الداخلية، مرجع سابق، ص:160.

الأصول الخارجية تتيح خلق حقوق على باقي دول العالم، ويمكن تحليل الأصول الخارجية من حساب ميزان المدفوعات و تشمل مجموع وسائل الدفع الدولية لدى الجهاز البنكي، و يكون مصدرها صادرات السلع و الخدمات، المدخل الصافية لرؤوس الأموال، تحويلات الأشخاص إلى الداخل .

إن مصدر الأصول الخارجية في الجزائر مرتبطا أساسا بإيرادات قطاع المحروقات، مما يجعل احتياطات الصرف الرسمية التي يحوزها بنك الجزائر تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي، إن عملية تحويل الموارد بالعملة الأجنبية المرحلة إلى الجزائر و المتنازل عنها لبنك الجزائر بقوة القانون فيما يتعلق بإيرادات صادرات المحروقات، إن هذه الأصول في ارتفاع مستمر كل سنة، غير أن هذه النسبة تختلف من سنة لأخرى، أحيانا تسجل ارتفاعا مقارنة بنسبة النمو المسجلة في السنة السابقة و أحيانا تسجل انخفاضا عن تلك المسجلة في السنة السابقة .

إن حيازة مخزون من وسائل الدفع الدولية يجب أن يتماشى مع إحتياجات الاستيراد للبلاد، بحيث تتيح للبلاد هامش أما فيما يتعلق بتمويل الواردات من الخارج، وفي حالة عجز أو نقص في هذه الوسائل قد يتسبب في اضطرابات الواردات.

يلاحظ أن حجم الموجودات الخارجية في انخفاض مستمر بنسبة 43.49 % خلال فترة الدراسة 2014-2019 من 15734.5 مليار دج سنة 2014 إلى 8891.1 مليار دج في سنة 2019 وهو ما يمثل على العموم ظرف يتميز باستقرار شبه كلي لقيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي .

ثانيا: القروض المقدمة للاقتصاد .

هي عبارة قروض ممنوحة من طرف الجهاز البنكي إلى الأعوان الاقتصادية غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاته، وتنقسم القروض إلى¹:

➤ قروض مقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتهم من السيولة النقدية، حيث تقدم هذه القروض على أساس القيام بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير الماليين البنك الجزائر بصفته الملجأ الأخير للإقراض.

➤ قروض صادرة عن البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين بمقدار معين باستعمال الشيكات أو التحويلات . عرفت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعا متزايدا خلال فترة الدراسة بمعدل 36.85 % من 6504.6 مليار دج سنة 2014 إلى 10300.8 مليار دج سنة 2019 ، مع وتيرة ارتفاع اقوي بالنسبة للقطاع العمومي ،بحيث تهيمن حصة

¹رسول حميد، العولة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2014-2019

القروض متوسطة وطويلة الأجل بشكل واسع بنسبة أكبر من 70 % وهذا ما يشير إلى استمرار توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار.

ثالثا: القروض الموجهة للدولة (الخزينة).

تتمثل القروض الممنوحة للدولة المتمثلة في الخزينة العمومية، في العناصر التالية:¹

➤ تسبيقات البنك المركزي للخزينة.

➤ الإكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية.

➤ ودائع المؤسسات و الأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية (قروض أخرى).

في حالة حدوث إختلال في توازن ميزانية الدولة تلجأ إلى بنك الجزائر لمنحها قروض تسد بها عجزها وتعالج بها الإختلال، وتقدم له الخزينة قابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له "أذون الخزينة".

عرفت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا كبيرا من سنة 2014 إلى سنة 2015 وفي سنة 2016 عرفت ارتفاعا قدره 78.84 % حيث انتقلت من 567.5 مليار دينار سنة 2015 إلى 2682.2 مليار دينار سنة 2016 تحت اثر تقلص استحقاقات الدولة على بنك الجزائر وارتفاع مستحقات الدولة على المصارف وظرف يتميز بتقلص السيولة المصرفية، أما في سنة 2017 عرفت ارتفاعا جديدا قدره 42.83 % تحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، نفس الشيء كان في سنتي 2018 و2019 حيث ارتفعت على التوالي بنسبة: 25.82 % و 15.08 %.

والجدول التالي يلخص مقابلات الكتلة النقدية وتطورها في الجزائر خلال الفترة 2014-2019:

جدول رقم (03-04): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

الوحدة: مليار دينار

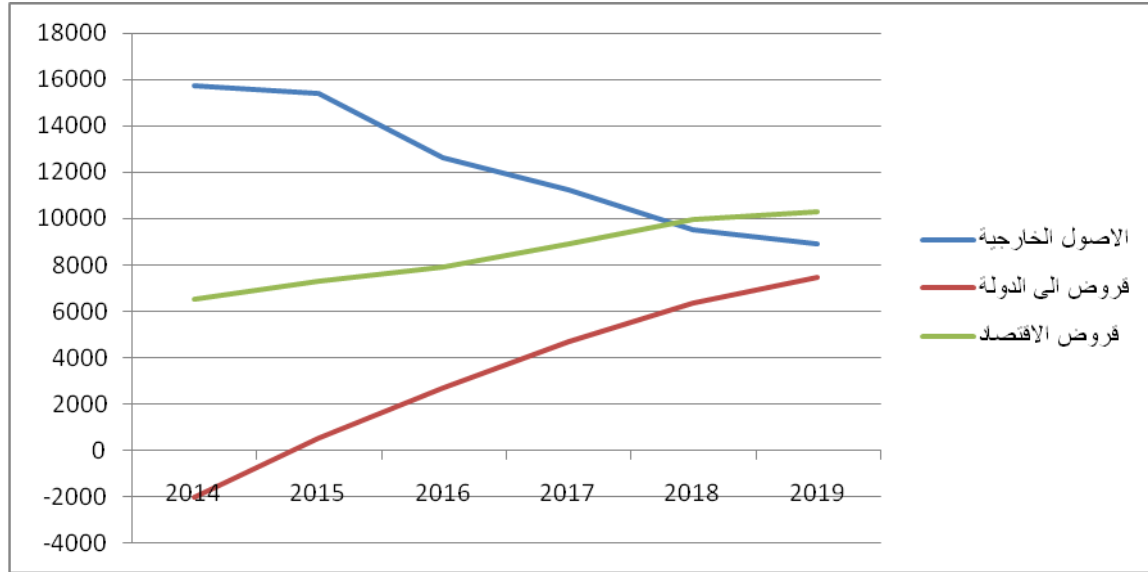
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول الخارجية	15734.5	15375.4	12596.0	11227.4	9485.6	8891.1
قروض إلى الدولة	-1992.5	567.5	2682.2	4691.9	6325.7	7449.8
قروض الاقتصاد	6504.6	7277.2	7909.9	8880.0	9976.3	10300.8

² رسول حميد، مرجع سابق، ص: 119.

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2014-2019

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 46، جوان 2019، ص 10.

الشكل رقم (03-04): منحى تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014-2019



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا من معطيات الجدول السابق.

المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في الجزائر خلال

الفترة 2014-2019

سعت السلطة النقدية في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق حالة الاستقرار، وفي هذا

المطلب سنتناول دور السياسة في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي خلال الفترة 2014-2019.

الفرع الأول: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (هدف استقرار الأسعار)

منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف خاصة خلال الفترة 2014-2019 التي طبقت فيها السلطة النقدية

سياسة نقدية توسعية عرفت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم وتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي.

ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يبين تطورات معدلات

التضخم.

جدول رقم (03-05): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

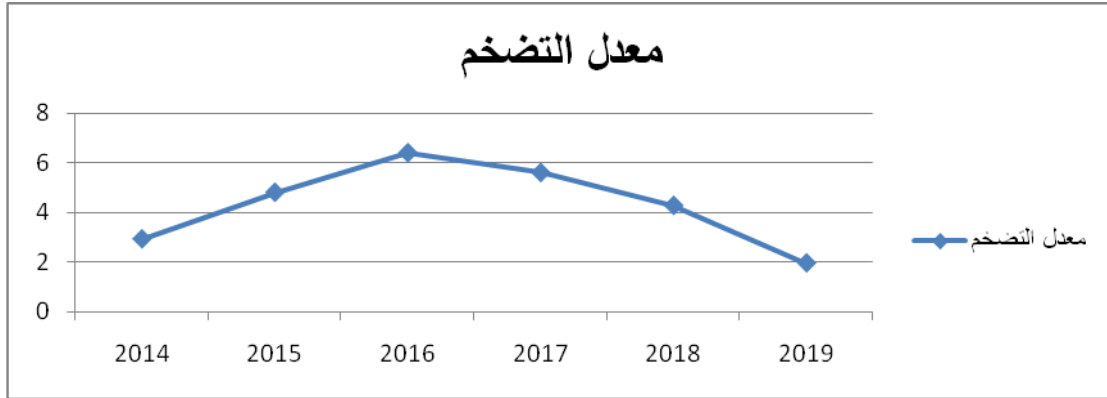
الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التضخم	2.92	4.8	6.4	5.59	4.27	1.95

المصدر: بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، فيفري 2018، ص:18.

الشكل رقم (03-05): منحى تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2014-2019

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول.

تسارع ارتفاع الأسعار من جديد، أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من 2.92 سنة 2014 إلى 4,8% في سنة 2015 و 6,4% في سنة 2016. وفي سنة 2017، واصل التضخم ارتفاعه، إلى غاية شهر مارس من سنة 2017، ليبلغ معدله 7,07%. منذ شهر مارس 2017، تراجعت وتيرة التضخم، بشكل طفيف، لتبلغ 5.59 في نهاية 2017. بعض التفسيرات لهذه التطورات في التضخم:

➤ لا تبدو حدة الارتفاع في التضخم لسنتي 2015 و 2016، رغم تراجع وتيرته في 2017، أنها راجعة إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (أي تطور الكتلة النقدية، تغيير معدل الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد...).

➤ ولم تكن الزيادات في الأسعار، لاسيما أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية، التي جرّت التضخم، متناسبة مع تغيرات هذه المحددات. بالفعل: عرفت الكتلة النقدية في 2015 و 2016 شبه استقرار؛ ولم ترتفع إلا قليلاً خلال سنة 2017، كما لا يمكن للانخفاضات في سعر صرف الدينار، ابتداء من شهر جويلية 2017، أن تفسّر هذه الارتفاعات في وتيرة التضخم، حيث لا تمثل السلع المستوردة سوى ما يُقارب 25% من السلع والخدمات المدرجة في احتساب مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، وتشير معطيات الجدول إلى أن معدلات التضخم كانت منخفضة سنتي 2018

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2014-2019

و2019 ب: 4.4 % و1.95% على التوالي مقارنة بمعدل التضخم المستهدف المقدر ب: 3% وهذا بسبب ضعف مساهمة سعر الصرف والأسعار عند الاستيراد في التضخم الكلي.

الفرع الثاني: دور السياسة النقدية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي (هدف النمو الاقتصادي)

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون 90-10 والذي تضمنه أيضا الأمر 10_03 المؤرخ في 26 أوت 2003، وقد أدت العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي سنة 2000 إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، وتطبيق برنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي، الذي جعل السياسة النقدية توسعية. معدل النمو الإقتصادي خلال هذه فترة الدراسة تميز بالضعف وعدم الإستقرار رغم البرامج الإنفاقية التي اعتمدت خلال الفترة، هذا ما يعني هشاشة النتائج المحققة، ولم يبلغ هذا المعدل المستوى المطلوب خلال الأربع سنوات الموالية لسنة 2014.

والجدول التالي يوضح لنا تطور معدل النمو ومدى تحكم السياسة النقدية في هذا الهدف.

جدول رقم (03-06) : تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 2014-2019

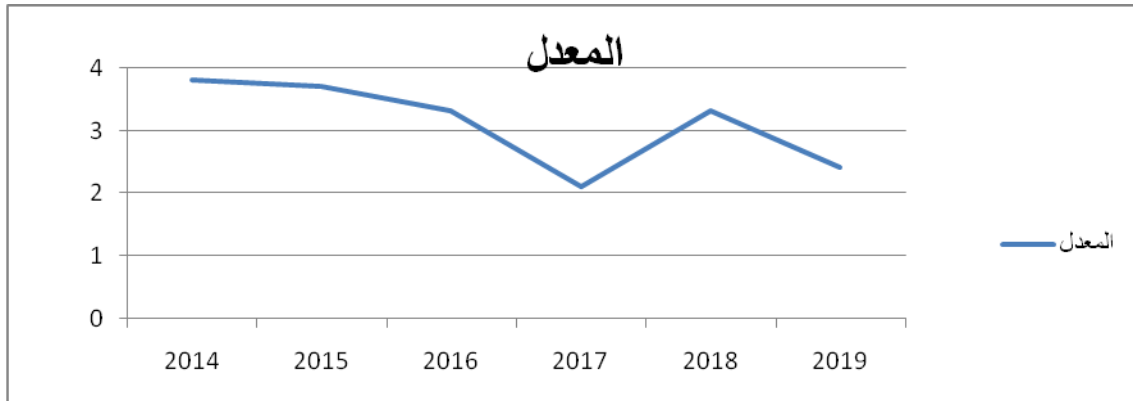
الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل	3.8	3.7	3.3	2.1	1.2	0.8

المصدر:

www.ons.dz

الشكل رقم (03-06): منحنى تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 2014-2019 .



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا من معطيات الجدول السابق.

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2014-2019

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 معدل 3.8% وتجدد الإشارة أننا إذا بحثنا عن مصدر هذا النمو نجد أنه مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات مما جعل فائض في ميزان المدفوعات، وشكل ذلك زيادة في احتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية. وفي سنة 2015 بقي معدل النمو مستقر نسبيا على نفس وتيرة سنة 2014، وهذا إلى زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة. وتراجع النمو في الانخفاض و التذبذب في السنوات المتبقية حيث بلغ 3.3% في سنة 2016 حيث بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دج، أما سنة 2017 فقد بلغ 2.1% فقد عرفت تباطؤا في النشاط الاقتصادي الوطني والمعبر عنه بمعدل نمو الناتج الداخلي بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لنشاط المحروقات بحيث بلغ إجمالي الناتج الداخلي بـ: 18906.6 مليار دج. كما عاود الارتفاع في سنتي 2018 و 2019 ولكن بشكل نسبي بنسبتي 3.3% و 2.4% على التوالي.

الفرع الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة مشكل البطالة (هدف التشغيل)

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، لذا فإن تحقيق النمو ينعكس بالإيجاب على هدف التشغيل، الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة، رغم أن الهدف ليس مشروطا بالسياسة النقدية لوحدها، بل تتشارك فيه مع السياسة المالية، ويمكن ملاحظة وقراءة تطور معدل البطالة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03-07): تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

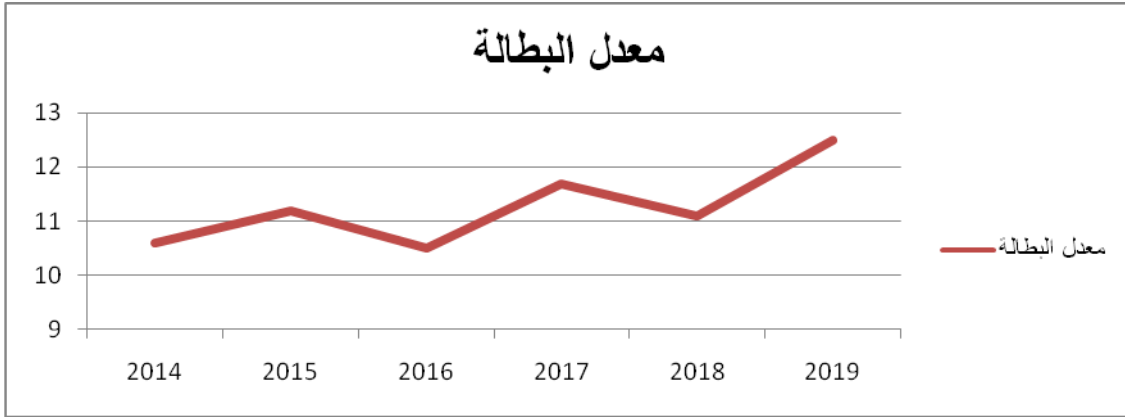
الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	10.6	11.2	10.5	11.7	11.1	12.5

المصدر: www.ons.dz.

الشكل رقم(03-07): منحني تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2019.

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبان من خلال معطيات الجدول.

من خلال معطيات الجدول يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر كانت قد مرت بارتفاع خلال سنة 2015 بنسبة 0.9% ثم لتتخف وتصل 1% سنة 2016، وهذا نتيجة صعوبة تمويل المشاريع الإستثمارية بعد تدني إيرادات المحروقات، كما تتصف مناصب الشغل المستحدثة بكونها مؤقتة، أما باقي السنوات فقد شهدت ارتفاع متزايد لنسبة البطالة من 10.5% إلى 11.7% مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا الارتفاع راجع بالأساس إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة من خلال تجميد التوظيف ماعدا القطاعات الحساسة، وهذا نتيجة لانهيار أسعار البترول. وعلى العموم يمكن القول أن معدل نمو نسبة البطالة كان مرتفعا طيلة فترة الدراسة رغم بعض التذبذب.

الفرع الرابع: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي

تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي ويشكل المنهج النقدي لتحليل ميزان المدفوعات عنصرا مهما في الأساس النظري لكافة برامج التصحيح الاقتصادي ويتميز المنهج النقدي بأنه يحلل ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد عان من اختلال التوازن الخارجي الناتج عن اختلال مكونات ميزان المدفوعات وتحديد الميزان التجاري .

ومن خلال تحليلنا لهذا وقبل التطرق إلى ميزان المدفوعات سنقوم أول بتحليل تطور المديونية الخارجية سعر الصرف الجزائري.

أولا: تطور المديونية الخارجية

أنه وبالنظر إلى الاضطرابات التي كانت تعاني منها الأسواق العالمية جراء التغيرات التي كانت تشهدها أسعار النفط فإن الجزائر لجأت إلى العديد من الإجراءات والإصلاحات الشاملة وذلك مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2014-2019

على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار عملية التنمية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات¹.
والجدول التالي يمثل تطور المديونية الخارجية للجزائر من 2014 إلى 2019.

جدول رقم (03-08): تطور المديونية الخارجية للجزائر 2014-2019

الوحدة: مليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المديونية الخارجية	3.735	3.021	3.849	3.989	4.042	3.858

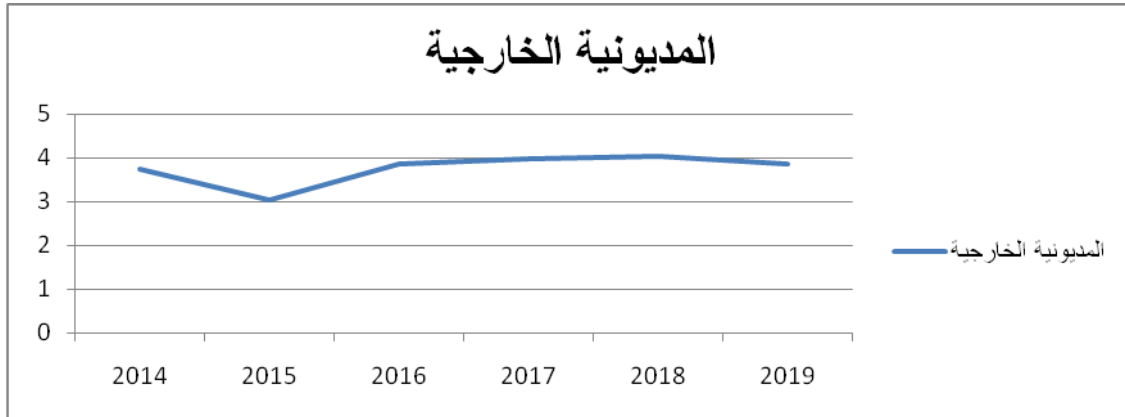
المصدر: www.ons.dz

www.bank of Algeria.dz

www.mf.dz

الشكل رقم (03-08): منحى تطور المديونية الخارجية للجزائر 2014-2019

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبان من خلال معطيات الجدول.

يمكن القول أن حجم المديونية تناقص بشكل كبير وذلك بسبب عملية التسديد المسبق التي قامت بها الجزائر وهي تمثل خلال فترة الدراسة في الأساس ديون متوسطة وطويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل (قروض متعددة الأطراف، قروض ثنائية الأطراف، قروض مالية وإعانات المؤسسات الأم لفروعها في الجزائر).

ونلاحظ من الجدول استقرار نسبي في حجم المديونية الخارجية رغم انخفاضها بشكل ملحوظ في سنة 2015 حيث بلغت 3.021 مليار دولار، إلا أنها بقيت في مستوى 3.849 مليار دولار، 3.989 مليار دولار، 4.042 مليار دولار و 3.858 مليار دولار لسنوات 2016، 2017، 2018 و 2019 على التوالي.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي للجزائر 2014، ص 70.

ثانيا: تطور احتياطات الصرف وسعر الصرف

يدير بنك الجزائر السياسة النقدية في إطار محيط اقتصادي كلي يتميز بتحسين أغلب مؤشرات الداخلية والخارجية منها، ومن أهم مؤشرات الاستقرار الخارجي سعر الصرف واحتياطي الصرف. ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03-09): تطور احتياطات الصرف وسعر الصرف خلال الفترة 2014-2019

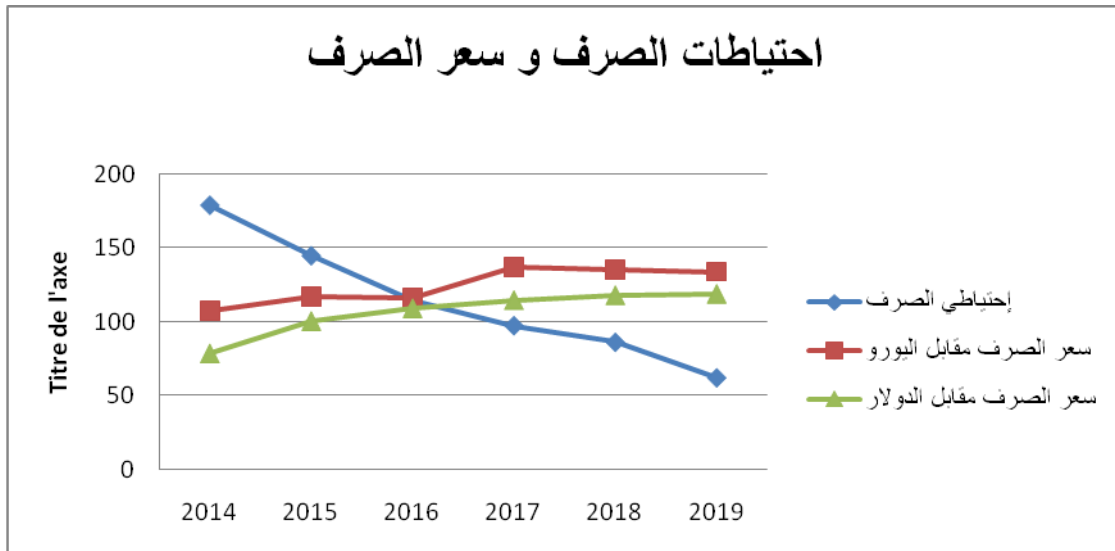
الوحدة: مليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
احتياطي الصرف	178.9	144.7	114.1	97.33	86.08	62
سعر الصرف مقابل الأورو	107.05	117.05	116.37	137.48	135.38	134.13
سعر الصرف مقابل الدولار	78.9	100.76	109.46	114.93	118.29	119.13

المصدر: بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية 2014-2015-2016-2017.

الشكل (03-09): منحنى تطور احتياطات الصرف وسعر الصرف خلال الفترة 2014_2019

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول .

ومن هذا المنطلق تابع بنك الجزائر تطبيق سياسة صارمة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الفعلي الحقيقي من خلال إدارة سعر الصرف وتدخله في سوق الصرف بين البنوك، لضمان استقرار سعر الصرف مقابل تقلبات العملات

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2014-2019

الأخرى. أما سياسة تسيير سعر الصرف، فإنها تندرج من قبل بنك الجزائر في إطار سياسة التعويم الموجه إلى معدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، أما من زاوية العرض فإن بنك الجزائر يبقى هو المتدخل الرئيسي في سوق الصرف، على أساس أن جزءا كبيرا من إيرادات صادرات المحروقات تغذي الاحتياطات الرسمية للصرف التي يسيروها بنك الجزائر.

من الجدول أعلاه يتبين أن سعر الصرف عرف بعض الاستقرار النسبي خلال السنتين 2015 و2016 على عكس سنة 2017 التي عرفت انخفاضا كبيرا لسعر صرف الدينار مقابل الدولار و الاورو بنسبة 4.75% و 15.35% على التوالي كما شهدت هذه السنة إقامة فرع عمليات الصرف لأجل، إضافة إلى عمليات الصرف نقدا وفرع عمليات الخزينة بالعملة الصعبة، مما يسمح الاستجابة لتطلعات المتعاملين الاقتصاديين .

أما في سنتي 2018 و2019 فقد عرف سعر الصرف انخفاضا نسبي على عكس سعر الصرف مقابل الدولار الذي عرف ارتفاعا ملحوظا.

وعلى الرغم من بقاء احتياطات الصرف عند مستوى مرتفع نسبيا خاصة بالنظر إلى القائم المنخفض جدا للدين الخارجي إلا أنها في تآكل مستمر بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البترول خاصة في السنتين الأخيرتين.

تترجم هذه التطورات، بالتالي، تعديلات محدودة على سعر صرف الدينار مقابل هاتين العملتين، ذات الصلة بتطورات أسعار صرفيهما في الأسواق الدولية، في سياق تحسن نسبي في الأساسيات (أداء أفضل لسعر البترول، وبدرجة أقل تقلص فارق التضخم). من جهة أخرى تسمح هذه التعديلات بتجنب تأجيج الضغوطات التضخمية الكامنة، لاسيما في ظرف يتميز بوفرة نسبية في السيولة، ناجمة عن اللجوء إلى التمويل النقدي لتغطية، على وجه الخصوص، احتياطات تمويل الخزينة والدين العمومي.

وعليه عرف تطور سعر صرف الدينار ثلاثة مراحل:

1. المرحلة الأولى تنحصر بين جوان 2014 ونهاية السداسي الأول 2016 حيث قيمة الدينار مقابل الدولار

بواقع 28% كمتوسط شهري حيث لعب سعر الصرف دور المقاوم الأول للصدمات.

2. المرحلة الثانية هي مرحلة استقرار سعر صرف الدينار امتدت من بين السداسي الثاني 2016 إلى غاية نهاية

السداسي الثاني 2017 وتميزت باستقرار نسبي لسعر الصرف.

3. المرحلة الثالثة وهي منذ بداية السداسي الأول 2018، وتتميز بتعديل سعر صرف الدينار وفقا لأهم

العملات المرجحة، أي الدولار و الأورو.¹

ثالثا: تطور ميزان المدفوعات

من المعروف أن أهمية ميزان المدفوعات تتلخص في كونه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي.²

حيث عرف هو الآخر تحسن مع بداية الألفية إلى غاية 2014، حيث بدأ في تسجيل عجز مستمر، وهذا بفعل سلبية الميزان التجاري المعتمد على تصدير المحروقات والتي عرف سعرها انخفاضا حادا بداية من السداسي الثاني لسنة 2014. وعليه يمكن القول أن هناك انعكاسا إيجابيا لاعتماد سياسة نقدية توسعية مع بداية هذه الفترة، رغم وجود ضغوط تضخمية في الإقتصاد، لكن إيجابية هذه المؤشرات بدأت في التراجع في الآونة الأخيرة بسبب انهيار أسعار البترول، ومما سيسرع من هذا التراجع هو عدم توفر شروط نجاح التمويل غير التقليدي المعتمد، خاصة ما تعلق منها بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي للإقتصاد الوطني .

والجدول التالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات 2014-2019.

جدول رقم (03-10): تطور رصيد ميزان المدفوعات 2014-2019

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ميزان المدفوعات	- 5.88	- 27.54	- 26.03	- 21.76	- 15.82	- 5.90

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46/45/33/05، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، ص: 15.

من خلال المعطيات الموجودة بالجدول أعلاه نلاحظ استمرار تسجيل عجز في ميزان المدفوعات على مدار سنوات الدراسة 2014-2019 وهذا بفعل التراجع الرهيب في أسعار البترول حيث وصل في بعض الفترات حدود 25 دولار للبرميل وهو تهديد خطير للإقتصاد الجزائري، إلا انه سجل تحسن في عجز ميزان المدفوعات خاصة بداية من سنة 2016 وهذا بسبب :

¹ بنك الجزائر، حوصلة حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018، ديسمبر 2018.

² روشو عبد القادر، أ.د راتول محمد، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال: 2011-2016، ص: 179.

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2014-2019

➤ استمرار المستوى المرتفع لواردات المنتجات الغذائية.

➤ استمرار ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية تتضمن هذه الفئة من الواردات ، الواردات من

السيارات ومن مجموعة CKD.

➤ انخفاض الواردات من التجهيز الصناعي.

➤ انخفاض الواردات من منتجات مجموعة الطاقة(الوقود).

عموما سجل ميزان المدفوعات عجزا ب: 15.82 مليار دولار في سنة 2018 ،مقابل 21.76 مليار دولار سنة

2017 أي بانخفاض بنسبة (27.30 %) مقابل انخفاض قدره (16.40 %) لهذه السنة ،على عكس السنوات

الأولى للدراسة أين سجل ارتفاعا ملحوظا.

خلاصة الفصل الثالث

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نتعرض إلى الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية والتعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض، بالإضافة إلى دراسة السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2014-2019، بالإضافة إلى دراسة تطور مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها، ودور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- يستمد الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر إلى قانون النقد والقرض والتعديلات التي مسته بعد ذلك .
- اعتماد السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المتمثلة في هدف استقرار الأسعار وهدف النمو الاقتصادي على الأدوات الغير مباشرة من بينها معدل إعادة الخصم، بقصد تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.
- إن تحليل سلوك السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة يتطلب دراستها على فترتين الأولى سنة 2014، والثانية تخص الفترة 2015-2019، ذلك أن الفترة الأولى إرتبطت بتحسين في مداخيل المحروقات، أما الفترة الثانية فهي المتعلقة ببداية تدهور أسعار النفط على المستوى السوق العالمية إلى نهاية 2019.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

خلصنا من خلال هذه الدراسة، أن السياسة النقدية، من أهم مكونات السياسة الاقتصادية العامة، الرامية إلى تحقيق الاستقرار لقد الاقتصادي، ومن خلال دراستنا لموضوع الدراسة فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2014-2019، تم التطرق إلى الدور الكبير والفعال للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وهو ما درسناه من عدة جوانب بإجراء دراسة وصفية تحليلية من خلال جمع البيانات والإحصائيات وتحليلها بشيء من التفصيل والتعمق بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه.

حيث تم استعراض الموضوع في ثلاثة فصول وفي عدة نقاط أساسية، إذ ركزنا في البداية على أهم الجوانب النظرية للسياسة النقدية وأهدافها وأهم أدواتها، ثم تناولنا مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهم مؤشرات وفعاليتها في تحقيق التوازن الكلي وفي الأخير من خلال فصل تطبيقي وتحليلي لأهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. من خلال هذه الدراسة، وقفنا على مجموعة من النتائج، التي يمكن تقسيمها إلى نتائج عامة، و نتائج تجريبية.

النتائج العامة:

من خلال الدراسة النظرية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تكمن السياسة النقدية، في مختلف الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية، ممثلة في البنك المركزي، والذي يحرك العرض النقدي بالزيادة أو النقصان، لتحقيق الأهداف المرجوة، وهذه الإجراءات تتم بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية، الكمية منها، والكيفية.
- ساهمت السياسة النقدية في الجزائر نسبيا في استقرار الأوضاع الاقتصادية وتحقيق مستويات مختلفة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- هناك علاقة تشابكية بين أدوات السياسة النقدية ومحددات الاستقرار الاقتصادي.
- تعكس المتغيرات الاقتصادية الكلية، الوضع الاقتصادي العام للبلد، حيث يعكس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مستويات النمو الاقتصادي، أما معدل التضخم فيعكس لنا مدى استقرار المستوى العام للأسعار، ومعدلات البطالة فهي تعكس وضع سوق العمل، أخيرا سعر الصرف هو مؤشر يعكس الوضع الخارجي للاقتصاد الوطني.
- إن التحكم في حجم الكتلة النقدية، والتراجع في معدلات التضخم، والتعامل بأسعار فائدة حقيقية موجبة، هي مؤشرات دالة على التوازن النقدي الداخلي، كما أن تقليص المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الدين، و ارتفاع احتياطي الصرف، هي مؤشرات دالة على صلابته المركز المالي الخارجي.

➤ تؤدي السياسة النقدية دورا هاما، في تحقيق الاستقرار، في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك بالتأثير في عرض الائتمان و في استعمالاته، محاربة التضخم عن طريق وسائل الرقابة النقدية، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، إلا أن الاعتماد على السياسة النقدية لوحدها غير كافي، إذ لابد من تضافر سياسات اقتصادية أخرى معها.

التوصيات و الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، من خلال دراستنا هذه، يمكن تقديم بعض التوصيات، التي نراها ضرورية، و مكملة لتحقيق الأثر المطلوب، من السياسة النقدية، على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، ونذكر منها:

➤ محاولة توجيه القروض بفعالية، نحو الأنشطة الإنتاجية، وهذا بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية كأداة تأطير القروض، و الإقناع الأدبي، وكذا توزيع هذه القروض، بطريقة متكافئة للتحكم في العرض النقدي، والتخفيف من طلبات التمويل.

➤ العمل على الاستغلال الجيد، لاحتياطي الصرف وخاصة خلال هاته السنوات الأخيرة، في تنمية الاقتصاد وخلق مناخ ملائم لدفع الاستثمار الوطني، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا كله من شأنه تخفيض معدلات البطالة المرتفعة.

➤ ضرورة اتخاذ سياسة نقدية مستقلة و شاملة بمعناها الصحيح متماشية مع برنامج استقرار اقتصادي أوسع يتخذ إصلاحا ماليا لتقوية السياسة النقدية مع إصلاح كل المؤسسات التي لها علاقة بذلك.

➤ وجوب تضافر مختلف السياسات الاقتصادية مع السياسة النقدية، لتحقيق نمو كبير ودائم وهذا بالنظر لكون 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية متأتية من قطاع المحروقات، و هذا ما يدعو إلى ضرورة تطوير الصادرات خارج المحروقات و النهوض بكل من القطاع الصناعي والزراعي و الخدماتي، فيجب تنويع إيرادات الدولة و ذلك بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي و ترشيد نفقات الدولة.

➤ لكي تؤدي السياسة النقدية دورها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لابد من وجود سوق نقدية ومالية والعمل على تطويرها، بأساليب فعالة حتى لا تتسرب الموارد المالية المحلية نحو الخارج بحثا عن الفوائد المغرية، و الأمان المفقود في بلدنا.

➤ البحث عن استقرار السياسة النقدية عن طريق الحفاظ، على معدلات منخفضة للتضخم وأسعار الفائدة، وفرض احتياطي قانوني للبنوك الوطنية بهدف تقليل المخاطر، وعلى بنك الجزائر استخدام أدوات السياسة النقدية بفعالية مثل أداة الاحتياطي الإجباري و سياسة السوق المفتوحة.

اختبار الفرضيات:

➤ للسياسة النقدية تأثير على وضع المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، أي أن للسياسة النقدية دور

فعال في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باستخدام مختلف الأدوات المعروفة: حيث توصلنا إلى أن السياسة النقدية لها مباشر وغير مباشر على المتغيرات الاقتصادية من خلال ضبط العرض النقدي بغرض توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

➤ يكون تقييم فعالية ونجاح السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي: توصلنا إلى أن عملية تقييم السياسة النقدية من خلال مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة خاصة في الجزائر لم يكن بالشكل اللازم وكان بصفة مطلقة في بعض المؤشرات، وبصفة نسبية في بعض المؤشرات الأخرى، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

آفاق الدراسة:

إن الوصول إلى هذه النتائج والتوصيات السابقة تجعلنا نقف أمام أسئلة أخرى تتعلق بفعالية السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وبالتالي يحتاج هذا الموضوع إلى دراسات وبحوث أخرى، وعليه نقترح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون محل بحث في المستقبل وأهمها:

- دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر في ظل التحديات الاقتصادية.
- أهمية السياسة النقدية في تحقيق استقرار اقتصادي في ظل عملية التمويل غير التقليدي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا-الكتب:

1. إبراهيم متولي حسن المغربي، "دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011.
2. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
5. حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي وآخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط2، 2014.
6. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
7. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
8. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية، دار البازوري للنشر العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
9. صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات) دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
10. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2003.
11. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
12. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 2003.
13. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007.
14. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
15. كرم حداد و مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2005.

16. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

17. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

18. معبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات الحديثة في التنمية، جامعة الإسكندرية، 1999.

19. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار الجزائر 2007.

20. موسى بوخاري لولو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005.

21. هيكل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

22. وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية والداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.

ثانيا-المجلات:

1. أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، عدد 07 فبراير 2018.

2. راتول محمد، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، عدد 66 / 2014.

3. روشو عبد القادر، أ.د راتول محمد، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2011-2016.

4. روشو عبد القادر، الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسيمسيلت، السنة 2019.

5. علي توفيق، معبد علي الجارحي، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبوظبي، 1996.

6. علي توفيق الصادق، وآخرون، السياسات النقدية الدولية العربية، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1996.

7. ماجدة قنديل، مصادر النمو الاقتصادي، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.

8. محمد لعصابية، الوضعية النقدية ومنه السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004.

ثالثا-المذكرات:

1. أحمد أمين بن الدين، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، 2009.
2. أحمد نصير، أثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.
3. إسماعيل صاري، السياسة النقدية ودعمها في تحقيق التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية 2011-2012.
4. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية فرع: نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
5. بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية - حالة الجزائر - مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014-2015.
6. بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية دراسة قياسية مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2014-2015.
7. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الإقتصادي - دراسة نظرية-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2008-2009.
8. بلواني محمد، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2012-2013.
9. خليفى فايزة وشنافي خديجة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي، جامعة البويرة، 2014-2015.
10. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
11. رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008.

12. عبد الله البحري، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير فرع: النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

13. ليلي لكحل، "السياسة النقدية ومساها -دراسة حالة الجزائر- ". رسالة ماجستير غي منشورة، معهد العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

14. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة

الجزائر).رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002-2003.

15. ملازم زين الدين سدايرية فيصل، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر -دراسة قيسية 1990-

2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية-تخصص تميل التنمية، جامعة 8 ماي 1945

قالمة، 2012-2013.

16. وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم -دراسة قياسية -مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016.

17. يمينة شبيبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015-

2016.

رابعا-التقارير والقوانين والمراسيم:

1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013 ،نوفمبر 2014.

2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015 .

3. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.

4. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل بنك الجزائر

أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.

5. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017.

6. بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، رقم، 30 ، 38 جوان 2015-2017.

7. بنك الجزائر، حوصلة التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 وتوجهات 2018 ،ديسمبر 2018.

8. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ، العدد37، مارس 2014-2015-2016-2017 .
9. بنك الجزائر، حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018 ،ديسمبر 2018.
10. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ، العدد46، جوان 2019.
11. صندوق النقد الدولي.
12. المواد 69 ، 70 ، 71 من قانون النقد والقرض.
13. المادة رقم (41) من الأمر (11-03).
14. المادة رقم (93) من الأمر(90-10).

خامسا- مؤتمرات وملتقيات:

1. محمد لكصاسي، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر2008.

سادسا- المواقع الالكترونية:

1. www.ons.dz
2. www.bank of Algeria.dz
3. www.mf.dz

المراجع باللغة الأجنبية:

Monique Beziade, La Momnaie et ses mécanismes, nouvelle édition la decouverte , Paris, 1995.

ملخص الدراسة:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، إذ يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة بإستخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسة الاقتصادية .

فالسياسة النقدية المعاصرة، تحاول التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بشكل عام وفي تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة تحليلية لوضعية الاقتصاد الجزائري للفترة 2014-2019.

ولتحقيق الهدف المطلوب من الدراسة تم استعراض مفهوم السياسة النقدية وأهم أهدافها وأدواتها، بالإضافة إلى استعراض مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهم مؤشرات (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي)، بعد ذلك تم التطرق إلى دراسة وتحليل واقع السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2019 وذلك من خلال تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة، ودراسة تحليل أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، والتي أظهرت أنه تحقق الأثر المطلوب منها على معظم المتغيرات ما عدا على بعض المتغيرات. الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، معدلات التضخم، معدلات البطالة، معدلات النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي.

Abstract :

Monetary policy is considered of the main pillars on which economic policy is based, as it is used to achieve the goals of the latter, as the central bank adopts a specific strategy using the various tools available in order to achieve the desired goals of monetary policy .

The modern monetary policy attempts to influence on the whole economic activity aiming to realize growth and economic stability, The objective of this study is to examine the effectiveness of monetary policy in achieving economic stability through an analytical study of the situation of the Algerian economy for the period 2014-2019.

In order to achieve the objective of the study, there was a review of the concept of monetary policy and its main objectives, its development in economic

thought as well as the concept of economic stability and its most important indicators (inflation, unemployment, economic growth, external balance). The study examined the analysis of the reality of monetary policy in achieving economic stability in Algeria during the period (2014-2019); this is through the development of the monetary policy process in Algeria during the period studied and the study of the most important indicators of economic stability in Algeria during the period studied, This study showed that the expected impact was realized upon almost all the variables except unemployment rates.

Key words: monetary policy, economic stability, inflation rates, unemployment rates, economic growth rates, external balance.